المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/01/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اليزمي : من حق بل ومن مسؤولية الفاعلين إبداء معارضتهم لتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة والمناصفة

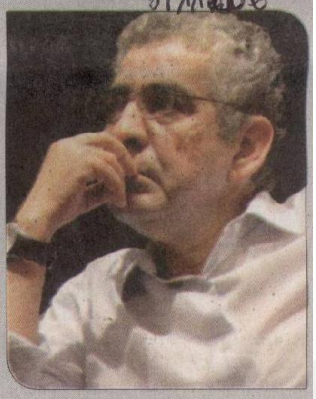

إدريس اليزمي

■ و.م.ع

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،إدريس اليزمي، إن تعبير مختلف الفاعلين، لاسيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، يعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم، وذلك في معرض رده على الجدل الذي اثارته توصية بشأن المساواة في الإرث تضمنها تقرير المجلس عن المساواة والمناصفة.

وشدد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على اهمية احترام هذا الحق، واعرب في المقابل عن اندهاشه من "هذه الانتقائية" في التعامل مع توصيات المجلس.

وأوضح في هذا الصدد أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 الفا و 832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة، مبرزا أنه "من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الاقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث".

واضاف أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه،هو بمثابة "تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2014-2004)، تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية".

وبالنسبة لليزمي، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والاكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، "يقترح أيضا تحليلا أوليا لمسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز".

وبعد أن ذكر اليزمي بان التقرير يشمل باقة متنوعة من الموضوعات التي تهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، حيث يشكل الإرث محورا ضمن محاور أخرى، شدد على أن التوصية التي أثارت الجدل تدعو أيضا إلى "إعطاء النساء الحقوق ذاتها المتعلقة بعقد الزواج وحله، والعلاقات مع الأطفال (...) والتفعيل الصارم لمقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة وتوسيع الاستفادة من صندوق التضامن الأسري لتشمل الأطفال الذين راوا النور خارج مؤسسة الزواج واعتماد حزمة من الإجراءات الموجهة لتحسيس وتكوين مختلف المتدخلين بقطاع العدالة".

وقد حاولت العديد من الأطراف المعنية بموضوع المساواة في مجال الإرث إسماع صوتها، كالجمعيات لا سيما النسائية منها، والتي سعت للمساهمة في النضال من أجل إصلاح عادل وواع لكل أشكال التمييز ضد الفقراء والمهمشين والنساء اللواتي تعانين من الهيمنة الذكورية، والقوانين التمييزية.

كما كشف المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة معنية بدورها بشكل مباشر بمسالة المساواة في مجال الإرث، أنه يشتغل على الرد المناسب على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة من أجل تمكين النساء من الاستفادة من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الرجال.

وفي هذا الصدد اكد مصدر مقرب من المجلس، في تصريحات للصحافة، أن العلماء يهيؤون ردهم ليكون واضحا ومباشرا "دون الوقوع في انزلاقات بعض ردود الفعل".

وكان المجلس قد ابدى وجهة نظره في 2008 حول هذا الموضوع مؤكدا "أن الثوابت الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية".

ووصف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدينامية التي اثارتها هذه القضية ب "الصحية"، بغض النظر عن مواقف مختلف الأطراف بشأنها.

وبرايه، فإن "ردود الأفعال المجتمعية التي اثارتها هذه التوصية، بغض النظر عن تباين وجهات نظر الفاعلين بشأنها، لا تبرز حيوية المجتمع فقط بل تفيد مختلف الجهات المعنية حول أولوية إطلاق نقاش عمومي حول هذه القضية في إطار هادئ يمكن من التبادل العقلاني للأدلة لفائدة تقوية ضمانات الحقوق الاقتصادية للنساء".

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان :

من حق بل ومن مسؤولية الفاعلين إبداء معارضتهم لتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة والمناصفة

■ حاورته: أم الغيث بوسيف

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن تعبير مختلف الفاعلين، لا سيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، يعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم، وذلك في معرض رده على الجدل الذي أثارته توصية بشأن المساواة في الإرث تضمنها تقرير المجلس عن المساواة والمناصفة.

وشدد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على أهمية احترام هذا الحق، وأعرب في المقابل عن اندهاشه من "هذه الإنتقائية" في التعامل مع توصيات المجلس.

وأوضح في هذا الصدد، أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألف و 832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة، مبرزا أنه "من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الاقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث".

وأضاف أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه، هو بمثابة "تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2004-2014)، تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية".

وبالنسبة لليزمي، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والإكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، "يقترح أيضا تحليلا أوليا لمسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز".

وبعد أن ذكر اليزمي بأن التقرير يشمل باقة متنوعة من الموضوعات التي تهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، حيث يشكل الإرث محورا ضمن محاور أخرى، شدد على أن التوصية التي أثارت الجدل تدعو أيضا إلى "إعطاء النساء الحقوق ذاتها المتعلقة بعقد الزواج وحله، والعلاقات مع الأطفال (...) والتفعيل الصارم لمقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة وتوسيع الاستفادة من صندوق التضامن الأسري لتشمل الأطفال الذين رأوا النور خارج مؤسسة الزواج واعتماد حزمة من الإجراءات الموجهة لتحسيس وتكوين مختلف المتدخلين بقطاع العدالة".

وقد حاولت العديد من الأطراف المعنية بموضوع المساواة في مجال الإرث إسماع صوتها، كالجمعيات لا سيما النسائية منها، والتي سعت للمساهمة في النضال من أجل إصلاح عادل وواع لكل أشكال التمييز ضد الفقراء والمهمشين والنساء اللواتي تعانين من الهيمنة الذكورية، والقوانين التمييزية.

كما كشف المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة معنية بدورها بشكل مباشر بمسألة المساواة في مجال الإرث، أنه يشتغل على الرد المناسب على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة من أجل تمكين النساء من الاستفادة من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الرجال.

وفي هذا الصدد، أكد مصدر مقرب من المجلس، في تصريحات للصحافة، أن العلماء يهيؤون ردهم ليكون واضحا ومباشرا "دون الوقوع في انزلاقات بعض ردود الفعل".

وكان المجلس قد أبدى وجهة نظره في 2008 حول هذا الموضوع مؤكدا "أن الثوابت الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية".

ووصف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدينامية التي أثارتها هذه القضية ب "الصحية"، بغض النظر عن مواقف مختلف الأطراف بشأنها.

وبرأيه، فإن "ردود الأفعال المجتمعية التي أثارتها هذه التوصية، بغض النظر عن تباين وجهات نظر الفاعلين بشأنها، لا تبرز حيوية المجتمع فقط، بل تفيد مختلف الجهات المعنية حول أولوية إطلاق نقاش عمومي حول هذه القضية في إطار هادئ يمكن من التبادل العقلاني للأدلة لفائدة تقوية ضمانات الحقوق الاقتصادية للنساء".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعترض على تركيبة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

■ فنن العفاني

أبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتراضا على تركيبة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة كما جاء بها مشروع القانون رقم 14-78، الخاص بهذا المجلس والذي يوجد حاليا قيد الدرس بمجلس النواب، ودعا في هذا الصدد إلى تعديل المادة 4 من نص هذا المشروع، بحيث يتم تعيين أعضاء المجلس مع احترام تام لتوازن السلطات الدستورية، خاصة بالنسبة لمجال التعيين المخول للملك من جهة ولرئيس الحكومة من جهة ثانية.

وأوضح المجلس الذي أبدى رأيه في نص القانون، نزولا عند طلب من رئيس مجلس النواب، أن سلطة تعيين أعضاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وأمينه العام، تتوزع، حسب مشروع القانون، بين الملك الذي يعين سبعة أعضاء والأمين العام. يتعلق الأمر، بشكل مفصل، بكل من الرئيس والأمين العام، وخمسة خبراء باقتراح من رئيس الحكومة، وعضو من أعضاء المجلس العلمي الأعلى باقتراح من الأمين العام للمجلس.

فيما يعين رئيس الحكومة ستة أعضاء. عضوان يمثلان المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا لأرباب العمل، واحد منهما ينتمي للمنظمات المهنية الممثلة لأرباب العمل في قطاع الصناعة التقليدية باقتراح من هذه الأخيرة، وعضوان باقتراح من المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، وعضوان يمثلان الإدارات العمومية المختصة في مجال الأسرة والطفولة باقتراح من الإدارة المعنية.

ولتبرير دعوته لإدخال تعديلات على المادة 4 من نص مشروع القانون المحدث للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المادة السالفة الذكر توحي شكليا بتأمين نوع من التوازن النسبي بين السلطات الدستورية في مجال التعيين. غير أن قراءة أكثر عمقا تمكن من استنتاج منح الأولوية لرئيس الحكومة في مجال التعيين. فالملك يعين خمسة خبراء باقتراح من رئيس الحكومة، وإذا تمت إضافة دور رئيس الحكومة في الاقتراح والتعيين، فإن النسبة الفعلية لتدخله في مسلسل تأليف المجلس تصل إلى 43 في المائة، في حين أن النسبة الفعلية لتدخل الملك في تأليف نفس المجلس لا تتعدى 14 في المائة.

واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذه الوضعية تشكل شكلا من اختلال توازن السلطات الدستورية في مسلسل تأليف المجلس، مقترحا تعديل كيفية اقتراح الخبراء المعينين من طرف الملك، بحيث يتم تمكين الملك من تعيين هؤلاء مباشرة من بين الشخصيات المشهود لها بالخبرة في مجالات اختصاص المجلس، دون أن يكونوا مقترحين من طرف رئيس الحكومة. كما اقترح في نفس الوقت أن يتم التنصيص على تمثيلية عضوين من الأساتذة الباحثين يمثلون المؤسسات الجامعية يعينون من قبل الملك.

وبالنسبة لتعيين باقي أعضاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، من قبل باقي المؤسسات، كما جاء في نص مشروع القانون، فإن ثلاثة منهم يتم تعيينهم من لدن رئيس مجلس النواب، وثلاثة من قبل رئيس مجلس المستشارين، بحيث يعين كل واحد من منهما عضوا من البرلمان بعد استشارة الفرق والمجموعات البرلمانية وعضوان يمثلان جمعيات المجتمع المدني باقتراح من الهيئات التداولية، شرط أن تتوفر الجمعيات على أقدمية 15 سنة من العمل في المجالات ذات الصلة باختصاصات المجلس الجديد، هذا فضلا عن عضو واحد قاض يعينه المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

هذا، ولم يتضمن رأي المؤسسة الحقوقية أي تعليق على هذا التعيين واكتفى باستعراض كيفية تعيينهم والتأكيد على الرفع من عددهم بحيث يتم التنصيص في المشروع على عضوية ممثل لرئاسة الحكومة، بالإضافة إلى التنصيص على عضوية ممثل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وإضافة عضوية ممثل عن المندوبية السامية للتخطيط..

هذا مع العمل على تحديد الإدارات العمومية المختصة في مجال الأسرة التي ستمثل في المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، مع تخفيض عدد سنوات الأقدمية بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني التي ستعين من طرف رئيسي مجلس النواب.

ومن جانب آخر سجل، المجلس أن من مشروع القانون رقم 14-78، لا يكرس مبدأ المناصفة، داعيا إلى تدارك ذلك، كما شدد على ضرورة أن يراعي أعضاء المجلس الجديد عند اضطلاعهم بمهامهم وضع مختلف مكونات الأسرة بوصفهم ذوي حقوق والتزامات، ومساواة أعضاء الأسرة أمام القانون، والقضايا المرتبطة بين الجنسين ومختلف أطوار الحياة والإعاقة، فضلا عن المصلحة الفضلى للطفل.

طنجة

218592

اتفاقية شراكة بين وزارة التربية والتكوين المهني والمرصد الوطني لحقوق الإنسان

أعلن بلاغ للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، مؤخرا عن إعطاء انطلاقة برنامج «طنجة مدينة آمنة للأطفال» على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة.

وأوضح البلاغ أن هذا البرنامج يندرج في إطار تنفيذ وأجرأة اتفاقية الشراكة الإطار الموقعة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمرصد الوطني لحقوق الطفل، واتفاقية شراكة بين المرصد الوطني لحقوق الطفل وولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة والمجلس الجماعي لمدينة طنجة.

ولتنفيذ إجراءات ومقتضيات الاتفاقيتين عقدت نيابة وزارة التربية الوطنية بعمالة طنجة أصيلة لقاء، ضم المؤسسات التعليمية المعنية ببرنامج «طنجة مدينة آمنة للأطفال» وبحضور ممثلين عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ومدراء المؤسسات التعليمية من أجل الاطلاع على محتويات البرنامج، والذي يشمل 20 مؤسسة تعليمية بطنجة خلال الموسم الدراسي الجاري.

ويهم هذا البرنامج، الذي سيغطي مختلف مناطق جهة طنجة تطوان الحسيمة، خمس مؤسسات تعليمية من السلك الابتدائي وتسع ثانويات إعدادية وست ثانويات تأهيلية،

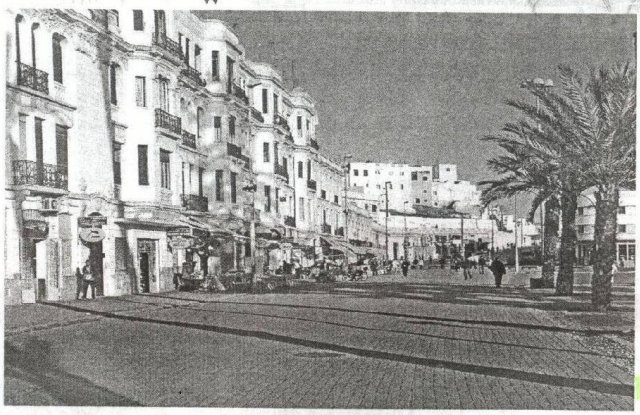

في أفق تعميم التجربة مع انطلاق الموسم الدراسي 2016 - 2017، الذي سيتميز بتأسيس وإرساء أندية الأمن والسلامة المدرسية.

وأشار المصدر ذاته، إلى أن اختيار هذه المؤسسات تم اعتمادا على مجموعة من المعايير، منها الموقع الجغرافي وما ينتج عنه من مشاكل تنعكس على واقع الحياة المدرسية بهذه المؤسسات، ونسبة العنف المسجلة بها خلال المواسم الدراسية السابقة، وكذلك ضعف انخراط المجتمع المدني في تأطير أنشطة الحياة المدرسية، ودينامية المؤسسة وإشعاعها، بالإضافة إلى مدى انخراط الإدارة التربوية في العملية.

كما سيتم، وفقا للبرنامج، اعتماد منهجية دعم نوادي الأمن والسلامة المدرسية، التي يعهد إليها تفعيل ميثاق المؤسسة التعليمية الآمنة للأطفال، وأجرأته وفق العمليات المبينة في دليل الأندية.

وتعتبر أندية الأمن والسلامة، حسب المصدر، آلية لرصد ومعالجة كافة أشكال العنف في الوسط المدرسي، بشكل تربوي ووفق أدوات اشتغال ميدانية وتحسيسية خاصة.

رسالة

A13864

بدل الاعتراف بخطئه المنهجي حول توصية المساواة في الإرث على اعتبار أنها من قضايا الدين التي تختص بالخوض فيها مؤسسة دستورية أخرى هي المجلس العلمي الأعلى، قارب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أهمية تلك التوصية مقاربة كمية لا يخفى على أحد تهافتها، وذلك في مواجهة زخم الإنتقادات التي وجهت له.

وقال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء. إن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألف و 832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة، مبرزا أنه «من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الإقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث».

و الواقع أن التوصية لم تدع مطلقا إلى فتح نقاش حول المساواة في الإرث، فكيف بالمواصفات والشروط الجديدة التي ذكرها في تصريحه! ولو كان الأمر كذلك لما أخذ عليه أحد الأمر. ولكن الذي حصل هو أن التقرير (ملخصه المتداول) أوصى فقط بمراجعة مدونة الأسرة لاعتماد تلك المساواة. أما المقاربة الكمية فقد تغري البسطاء و العامة، أما عموم المغاربة فيعلمون بذكائهم أن مليار كلمة وردية لا تبرر السكوت أمام كلمة واحدة عبارة عن قنبلة تهدد الاستقرار الاجتماعي.

اليزمي: من حق الفاعلين إبداء معارضتهم لتوصية المجلس حول المساواة والمناصفة

5790/2

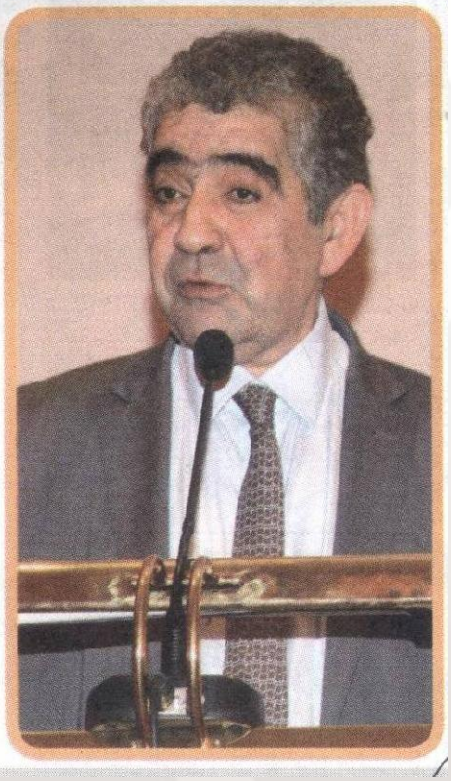

ما تزال بعض توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تثير المزيد من النقاش، فبعدما أطلقت توصيته حول المساواة في الإرث جدلا مجتمعيا كبيرا، قال رئيس المجل إدريس اليزمي، إن تعبير مختلف الفاعلين، لا سيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، يعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم

وشدد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على أهمية احترام هذا الحق، وأعرب في المقابل عن اندهاشه من «هذه الانتقائية» في التعامل مع توصيات المجلس، موضحا أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألفا و 832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة.

كما أبرز أنه «من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الاقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث»، مضيفا أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه، هو بمثابة «تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2004 – 2014)، تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية».

وبالنسبة لليزمي، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والإكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، «يقترح أيضا تحليلا أوليا لمسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز».

وقد حاولت العديد من الأطراف المعنية بموضوع المساواة في مجال الإرث إسماع صوتها، كالجمعيات لا سيما النسائية منها، والتي سعت للمساهمة في النضال من أجل إصلاح عادل وواع لكل أشكال التمييز ضد الفقراء والمهمشين والنساء اللواتي تعانين من الهيمنة الذكورية، والقوانين التمييزية.

كما كشف المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة معنية بدورها بشكل مباشر بمسألة المساواة في مجال الإرث، أنه يشتغل على الرد المناسب على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة من أجل تمكين النساء من الاستفادة من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الرجال.

31/3563

إدريس اليزمي

من حق بل ومن مسؤولية الفاعلين إبداء معارضتهم لتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة والمناصفة

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن تعبير مختلف الفاعلين، لاسيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، بعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم، وذلك في معرض رده على الجدل الذي أثارته توصية بشأن المساواة في الإرث تضمنها تقرير المجلس عن المساواة والمناصفة. وشدد اليزمي، على أهمية احترام هذا الحق، وأعرب في المقابل عن اندهاشه من "هذه الإنتقائية" في التعامل مع توصيات المجلس. وأوضح في هذا الصدد أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألف و 832 كلمة، وتتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة، مبرزا أنه "من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء، في الحقوق الإقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث" وأضاف أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه، هو بمثابة "تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2004-2014). تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية" وبالنسبة لليزمي، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والإكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، "يقترح أيضا تحليلا أوليا لسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز" وبعد أن ذكر اليزمي بأن التقرير يشمل باقة متنوعة من الموضوعات التي تهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، حيث يشكل الإرث محورا ضمن محاور أخرى، شدد على أن التوصية التي أثارت الجدل تدعو أيضا الى "إعطاء النساء الحقوق ذاتها المتعلقة بعقد الزواج وحله، والعلاقات مع الأطفال (...) والتفعيل الصارم لمقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة وتوسيع الاستفادة من صندوق التضامن الأسري لتشمل الأطفال الذين رأوا النور خارج مؤسسة الزواج واعتماد حزمة من الإجراءات الموجهة لتحسيس وتكوين مختلف المتدخلين بقطاع العدالة". وقد حاولت العديد من الأطراف العنية بموضوع المساواة في مجال الإرث إسماع صوتها، كالجمعيات لا سيما النسائية منها، والتي سعت للمساهمة في النضال من أجل إصلاح عادل وواع لكل أشكال التمييز ضد الفقراء والمهمشين والنساء اللواتي تعانين من الهيمنة الذكورية، والقوانين التمييزية. كما كشف المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة معنية بنورها بشكل مباشر بمسألة المساواة في مجال الإرث، أنه يشتغل على الرد المناسب على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة من أجل تمكين النساء من الاستفادة من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الرجال

الصباح
يومية مغربية شاملة

تقرير: التامك يميز بين السجينات والسجناء

314888

الإناث يعانين الأمراض وأطفالهن يقاسمونهن ظروفهن المأساوية وتعليم الرجال يحتل أهمية أكبر

كشف التقرير الجديد الذي أصدرته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن السجينات يعانين عدة مشاكل صحية مرتبطة بالصحة البدنية والعقلية، تتعلق في بعض الأحيان بمضاعفات السجن وظروف الإقامة التي تفتقر إلى مقومات البيئة الصحية السليمة، وفي جوانب أخرى بأمراض مزمنة تعانينها قبل ولوج السجون.

وقال التقرير ذاته، إن الشروط المتوفرة بسجون جهة البيضاء سطات، تعكس نقصا كبيرا على مستوى شروط وخدمات الرعاية الصحية المرتبطة بعلاج السجينات المصابات بأمراض داخل السجن، والمريضات اللواتي كن يتابعن علاجهن قبل حرمانهن من الحرية، كما هو شان السجينات المدمنات على تعاطي المخدرات، مضيفا أن الرعاية المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية محدودة جدا وشبه منعدمة في بعض السجون. وحسب ما أورده التقرير ذاته، فإن الفحص الطبي في الآجال المحددة "غير مفعل"، إذ لا تخضع السجينات في أغلب السجون للفحص من قبل طبيب المؤسسة عند دخولهن السجن، أو خلال ثلاثة أيام الموالية كما ينص على ذلك القانون.

وفي ما يخص الوضع المتعلق بالحمل والأمومة، فسجل التقرير افتقار أحياء النساء بالسجون المحلية التابعة لجهة البيضاء سطات، إلى مرافق خاصة بالنساء الحوامل والأمهات والمرفقات بأطفالهن، ما يعكس، حسبه، "تجاهلا للحاجيات الخاصة للسجينات الأمهات"، مضيفا أن سجن "عين السبع 2"، يعد المؤسسة الوحيدة التي تتوفر على مرفق خاص بالنساء الحوامل والمرفقات بأطفالهن في جهة البيضاء سطات، ويحمل هذا الفضاء اسم "دار الأمهات"، بطاقة استيعابية تشمل 24 نزيلة، وتوجد به 12 غرفة مزدوجة مجهزة بأسرة، في حين لا يوجد أي فضاء خاص بالنساء الحوامل والمرضعات والمرفقات بأطفال في السجون المحلية بالجديدة وابن سليمان وسطات وبرشيد وابن أحمد والمحمدية.

وبلغ عدد الأمهات المرفقات بأطفال داخل السجون المغربية خلال فترة إنجاز التقرير، 38 نزيلة، 11 منهن بالسجون التابعة لجهة البيضاء سطات، غير أن رياض الأطفال لا تتوفر إلا بسجن علي مومن بسطات، و"عين السبع 2" بالبيضاء والسجن المحلي بالجديدة، أما السجون الأربعة الأخرى بالجهة فلا تتوفر على أي فضاء مخصص للأطفال أو للأمهات المرفقات بأطفالهن.

وفي ما يتعلق بالرياض المتوفرة في بعض السجون، فهي معطلة، حسب ما كشفه التقرير نفسه، وتفتقر إلى المعايير الدولية، إذ أن روض الأطفال بسجن عكاشة لا يرتاده الأطفال، بل يلازمون أمهاتهم بالغرف أو بساحة الفسحة. أما بالسجن المحلي للمحمدية، فلا يمكن إحداث فضاء خاص بالأم والطفل داخل المؤسسة، حسب تصريحات الإدارة نظرا لصغر مساحة الحي المخصص للنساء.

ووصف التقرير واقع المرافق الخاصة بالتعليم والتشغيل لفائدة السجينات، "التمييزي"، مقارنة مع البنيات المتوفرة بأماكن إقامة الرجال، إذ يتوفر سجن عكاشة على قاعتين لتلقي الدروس مخصصة للسجينات المهتمات بمتابعة دراستهن، أو الاستفادة من محو الأمية، فيما لا توجد بسجون الجديدة وعلي مومن بسطات إلا قاعة واحدة لمحو الأمية، في حين يغيب هذا الفضاء تماما في سجون برشيد والمحمدية وابن أحمد.

ويمارس عدد محدود من السجينات، يقول التقرير، أعمالا مرتبطة بمرفق المطبخ في عكاشة، أو بمرفق التكوين المهني في السجن المحلي بالجديدة، الذي يستعمل قاعة مخصصة لتعلم النسيج "قاعة لإنتاج الزرابي وحياكة الجلباب التقليدي من الصوف، ويعد هذا النقص شرطا تمييزيا في حق السجينات إذا ما قورنت هذه المعطيات بما يتوفر في سجون الرجال من مرافق ووسائل توحي رغم محدوديتها بأن هناك مجهودا من قبل إدارة السجون بهذا الشأن.

ضحى زين الدين

الصباح
يومية مغربية شاملة

بن بركة يؤجل تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

21/4888

تأخر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إصدار تقريره النهائي الذي كان مرتقبا قبل نهاية 2015، حول ما وصلت إليه التحريات النوعية التي تخص 7 حالات لا تزال مجهولة المصير، وذلك جراء تعقد ملف الزعيم اليساري المهدي بن بركة، الذي اختطف في 29 أكتوبر 1965، قرب مقهى ليب بباريس، واغتيل بعدها.

وأوضحت المصادر نفسها أن مساعي إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس، لدفع وزارة الدفاع الفرنسية للكشف عن أسرار عملية اختطاف واغتيال بن بركة، لم تكلل بالنجاح.

وأكدت المصادر أن اليزمي والصبار شعرا بحرج شديد، لأن وزارة الدفاع الفرنسية لم تتعاون بالقدر الكافي، لأنها هي من تملك مفتاح لغز اغتيال بن بركة، ويمكنها بقرار صادر عن رئاسة الدولة الفرنسية كشف الحقيقة كاملة، بدلا من الارتكان إلى روايات عدد من رجال المخابرات المتقاعدين الفرنسيين والإسرائيليين والأمريكيين وكذا المغاربة، التي لا يمكن الوثوق بها، لأنها تتضارب في تحديد المسؤوليات وتغرق الملف في الألغاز المحيرة، بل تسعى إلى خلط الأوراق وطمس الحقيقة.

وأضافت المصادر ذاتها أن رئاسة الدولة الفرنسية وحكومتها الاشتراكية لديهما القدرة على اتخاذ قرار شجاع يهدف إلى كشف حقيقة اغتيال بن بركة، قصد تضمينها في التقرير النهائي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتعرف على قبر الراحل، والترحم عليه وطي هذه الصفحة الأليمة من تاريخ دول المنطقة المتوسطية، مشيرة إلى أن أسرة بن بركة لا تسعى إلى معاقبة الجناة المنفذين ولكنها تريد أن تفكك لغز الجريمة وتحدد المشاركين فيها والمخططين لها.

و يتخوف رفاق مجلس اليزمي والصبار من استمرار الموقف السلبي للفرنسيين المعرقل لكشف الحقيقة كاملة، ورمي الملف الحارق بيد الأجهزة الأمنية المغربية، التي بدورها لم ترفع أيضا السرية سواء في عهد حكومة التناوب التوافقي التي قادها الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي، أو حكومة إدريس جطو، التي ترأس وزارة العدل فيها الراحل محمد بوزوبع، وعبد الواحد الراضي، المنتميان إلى حزب الاتحاد الاشتراكي.

وأكدت المصادر نفسها، أن الراحل بنزكري كان بحث في أرشيف وزارة الدفاع الأمريكية، ووجد أنه تم التشطيب على الفقرات التي تخص أسرار ملف بن بركة، والأمر نفسه مع وزارة الدفاع الفرنسية، إذ يرجع للدولتين أمر رفع السرية لمعرفة من خطط ونفذ عملية اغتيال الزعيم اليساري بن بركة، وأين دفن.

وحسب منظمة العفو الدولية فإن العراقيل الرئيسية التي تواجه التحقيق في هذه القضية، تتجسد في منع الولوج إلى المعلومات السرية التي توجد بحوزة السلطات الفرنسية، وعدم إمكانية التواصل مع الشهود بالمغرب، الذين قد يكونون على علم بما جرى ولو من خلال الاطلاع على الوثائق السرية للملف، وعدم الدخول إلى المعتقل السري السابق المعروف اختصارا (ب ف 3) بضواحي الرباط، والذي يعتقد أنه يأوي بعض رفات بن بركة، كما جاء في مذكرات قاضي التحقيق المتقاعد باتريك رامايل المنشورة أخيرا، الذي لم يتمكن أيضا من استجواب أحد الشهود في إسرائيل بالكشف عن تفاصيل جديدة تتعلق بتورط جهاز المخابرات الإسرائيلية "الموساد" في اختفاء بن بركة.

أحمد الأرقام

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تقرير حقوقي في المغرب يرصد الأوضاع السيئة والانتهاكات في سجون النساء

5192/7

قالت الناشطة الجمعوية نجاة الرازي، إن عدد السجينات في المغرب وصل إلى 1519 امرأة، ما مجموعه 2.46% من مجموع السجناء، غالبيتهن تقل أعمارهن عن 25 سنة، بنسبة 25.27%، فيما تبلغ نسبة النساء السجينات التي تتراوح أعمارهن ما بين 25 و 40 سنة نسبة 45.62%، بينما لا يتجاوز عدد السجينات المسنات 44 سجينة، أي ما يعادل 3% من مجموع السجينات المحتجزات بالسجون المغربية، مشيرة إلى أن معظمهن من النساء المتزوجات.

وأوضحت الناشطة الجمعوية، خلال تقديمها للتقرير الذي أعدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الدار البيضاء سطات، حول أوضاع النساء السجينات في المؤسسات السجنية بالجهة: بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز"، أن أوضاع السجينات عموما يحكمها "اللاتكافؤ في الفرص وعدم مراعاة حاجياتهن الخاصة، إلى جانب تعرضهن للعنف والإعتداء الجنسي، فضلا عن بُعد السجون عن مراكز المدينة ووسائل النقل العمومية"، وهو ما يسبب حسب قولها "أضرارا نفسية ومادية للسجينات وأسرهن"، إذ طالبت على ضوء ذلك الأخذ بعين الاعتبار هذه الحاجيات أثناء إعداد السياسات السجنية بالمغرب وفق ما ينسجم مع المعايير الدولية.

وأكدت الرازي أن أوضاع السجينات كارثية، حيث تنعدم الشروط الصحية والمتمثلة في غياب قنوات الصرف الصحي وندرة الماء الصالح للشرب، فضلا عن عدم عزل أماكن الطعام عن أماكن النوم، ناهيك عن عدم توفر الأسرة والأفرش المناسبة والكافية، وفي حال توفرها تكون أسرة حديدية أسمنتية.

وفيما يخص جهة الدار البيضاء سطات، أضافت الرازي أن الأحياء الخاصة بالنساء في أغلب سجون هذه الجهة، لا تتوفر على مصحات طبية "الأمر الذي يشكل انتهاكا لحق السجينة في الرعاية الصحية"، إلى جانب مشكلة الاكتظاظ وافتقار الغرف للإضاءة والتهوية.

وخلص التقرير إلى ضرورة إصلاح القوانين الجنائية، والمسيرة للمؤسسات السجنية وفق مقاربة النوع الاجتماعي، إلى جانب النهوض بأوضاع السجينات وتوفير شروط السلامة الصحية والنفسية لهن، وضمان حقهن في التعليم باعتبار أن غالبية السجينات مستواهن التعليمي ضعيف أو أميات.

يشار إلى أن التقرير استند إلى مصادر متنوعة تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير الزيارات والمقابلات التي قامت بها مجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات، وشمل سبع مؤسسات سجنية تابعة لجهة الدار البيضاء "سطات، في مدن الدار البيضاء، المحمدية، بنسليمان، برشيد، سطات، الجديدة وابن حمد، إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

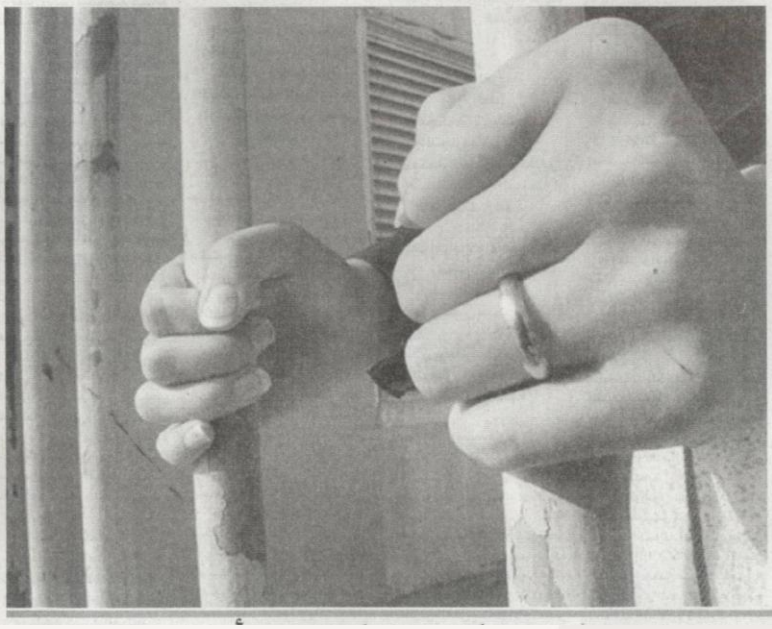

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

اليزمي ينتقد تركيبة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ويدعو إلى استقلاليته

5192/1-3

أمال المنصوري

انتقد مجلس اليزمي، في رأي استشاري له حول مشروع القانون الذي ينظم المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، تركيبة المجلس كما جاءت بها وزارة الحقاوي، والتي لم ترق أعضاء المجلس.

وأوصى اليزمي في رأيه، بإدراج فقرة في المادة الأولى من مشروع القانون تنص حرفيا على المهمة الدستورية لهذا المجلس، وأكد مجلس اليزمي على أن يراعي أعضاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة عند اضطلاعهم بمهامهم وضع مختلف مكونات الأسرة بوصفهم ذوي حقوق والتزامات ومساواة أعضاء الأسرة أمام القانون والقضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين ومختلف أطوار الحياة والإعاقة والمصلحة الفضلى للطفل.

وأوصى أيضا بأن تدرج في المادة 2من مشروع القانون مقتضى يمكن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من تقييم أثر الإنفاق العمومي على إنجاز حقوق الطفل، موضحا أن المقترح يهدف إلى إعمال إحدى توصيات تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تقريره المعنون "نحو استثمار أفضل في حقوق الطفل".

التفاصيل ، ص 3

اليزمي ينتقد تركيبة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ويدعو إلى استقلاليته

5192/3

■ أمال المنصوري

انتقد مجلس اليزمي، في رأي استشاري له حول مشروع القانون الذي ينظم المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، تركيبة المجلس كما جاءت بها وزارة الحقاوي، والتي لم ترق أعضاء المجلس.

وأوصى اليزمي في رأيه، بإدراج فقرة في المادة الأولى من مشروع القانون تنص حرفيا على المهمة الدستورية لهذا المجلس، وأكد مجلس اليزمي على أن يراعي أعضاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة عند اضطلاعهم بمهامهم وضع مختلف مكونات الأسرة بوصفهم ذوي حقوق والتزامات ومساواة أعضاء الأسرة أمام القانون والقضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين ومختلف أطوار الحياة والإعاقة والمصلحة الفضلى للطفل.

وأوصى أيضا بأن تدرج في المادة 2من مشروع القانون مقتضى يمكن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من تقييم أثر الإنفاق العمومي على إنجاز حقوق الطفل، موضحا أن المقترح يهدف إلى إعمال إحدى توصيات تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تقريره المعنون "نحو استثمار أفضل في حقوق الطفل".

وبخصوص تأليف هذا المجلس، طالب مجلس اليزمي بتمثيل المنظمات المهنية للقطاع الفلاحي مثلها مثل المنظمات في قطاع الصناعة التقليدية، وتساءل عن مبرر شرط تمثيل الجمعيات في الأقدمية لمدة 15سنة، وذكر أن دور رئيس الحكومة حسب مشروع القانون في الاقتراح والتعيين وتدخله في مسلسل تأليف المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة يصل إلى 43%في حين النسبة الفعلية لتدخل الملك في مسلسل تأليف نفس المجلس تصل إلى 14بالمائة، وتمثل هذه الوضعية من وجهة نظر المجلس شكلا من اختلال توازن السلطات الدستورية في مسلسل تأليف المجلس.

وذكر رأي مجلس اليزمي، أن المادة 4من المشروع لا تحدد الإدارات العمومية المختصة في مجال الأسرة والطفولة التي شملها العضوان المعنيات من طرف رئيس الحكومة واللذين سيشاركان في أشغال المجلس.

كما اقترح تعديل المادة 4 من المشروع واستبدال شرط "المروءة" المنصوص عليه في البند الأول من هذه المادة بمصطلح "النزاهة" وإدراج عدد من الهيئات التي تعتبر مساهمتها حيوية في تأليف مجلس الأسرة وتحقيق مساهمة متوازنة لمختلف السلط الدستورية في مسار اقتراح تعيين الأعضاء ورفع ممثلي جمعيات المجتمع المدني وتعديل كيفية اقتراح الخبراء، والتنصيص على عضوية ممثل عن المندوبية السامية للتخطيط.

وبناء على ذلك، أوصى المجلس بتعديل كيفية اقتراح الخبراء المعينين من طرف الملك، من أجل تمكينه من تعيينهم من بين الشخصيات المشهود لها بالخبرة في مجالات اختصاصات المجلس، دون أن يكونوا مقترحين من طرف رئيس الحكومة. واقترح أيضا، التنصيص على تمثيلية عضوين من الأساتذة الباحثين، يمثلان المؤسسات الجامعية معينين من قبل الملك، والتنصيص على عضوية ممثل لرئاسة الحكومة، فضلا عن التنصيص على عضوية ممثل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، إضافة إلى عضوية ممثل عن المندوبية السامية للتخطيط.

وخلافا لما جاء في المشروع، دعا المجلس إلى رفع عدد ممثلي جمعيات المجتمع المدني المعينين من طرف مجلسي البرلمان من 4إلى 6، وتخفيض عدد سنوات الأقدمية من 15سنة إلى 5 سنوات.

كما أوصى اليزمي، بإعادة صياغة البند الثاني من المادة 5فيما يتعلق بحالات التنافي بالنظر إلى أنه يضم المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ذاته.

اليزمي: معارضة توصية المجلس الخاصة بالإرث من مسؤولية جميع الفاعلين

04 يناير 2016

قال **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي**، إن تعبير مختلف الفاعلين، لا سيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، يعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم، وذلك في معرض رده على الجدل الذي أثارته توصية بشأن المساواة في الإرث تضمنها تقرير المجلس عن المساواة والمناصفة، حسب ما جاء في وكالة المغرب العربي للأنباء.

وشدد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على أهمية احترام هذا الحق، وأعرب في المقابل عن اندهاشه من « هذه الإنتقائية » في التعامل مع توصيات المجلس.

وأوضح في هذا الصدد أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألف و 832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة، مبرزا أنه « من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الإقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث ».

وأضاف أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه،هو بمثابة « تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2004-2014)، تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية ».

وبالنسبة اليزمي، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والإكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، « يقترح أيضا تحليلا أوليا لمسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز ».

وبعد أن ذكر اليزمي بأن التقرير يشمل باقة متنوعة من الموضوعات التي تهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، حيث يشكل الإرث محورا ضمن محاور أخرى، شدد على أن التوصية التي أثارت الجدل تدعو أيضا الى « إعطاء النساء الحقوق ذاتها المتعلقة بعقد الزواج وحله، والعلاقات مع الأطفال (...) والتفعيل الصارم لمقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة وتوسيع الاستفادة من صندوق التضامن الأسري لتشمل الأطفال الذين رأوا النور خارج مؤسسة الزواج واعتماد حزمة من الإجراءات الموجهة لتحسيس وتكوين مختلف المتدخلين بقطاع العدالة ».

وقد حاولت العديد من الأطراف المعنية بموضوع المساواة في مجال الإرث إسماع صوتها، كالجمعيات لا سيما النسائية منها، والتي سعت للمساهمة في النضال من أجل إصلاح عادل وواع لكل أشكال التمييز ضد الفقراء والمهمشين والنساء اللواتي تعانين من الهيمنة الذكورية، والقوانين التمييزية.

كما كشف المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة معنية بدورها بشكل مباشر بمسألة المساواة في مجال الإرث، أنه يشتغل على الرد المناسب على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة من أجل تمكين النساء من الاستفادة من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الرجال.

وفي هذا الصدد أكد مصدر مقرب من المجلس، في تصريحات للصحافة، أن العلماء يهيؤون ردهم ليكون واضحا ومباشرا « دون الوقوع في انزلاقات بعض ردود الفعل ».

وكان المجلس قد أبدى وجهة نظره في 2008 حول هذا الموضوع مؤكدا « أن الثوابت الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية ».

ووصف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدينامية التي أثارتها هذه القضية ب « الصحية »، بغض النظر عن مواقف مختلف الأطراف بشأنها.

وبرأيه، فإن « ردود الأفعال المجتمعية التي أثارتها هذه التوصية، بغض النظر عن تباين وجهات نظر الفاعلين بشأنها، لا تبرز حيوية المجتمع فقط، بل تفيد مختلف الجهات المعنية حول أولوية إطلاق نقاش عمومي حول هذه القضية في إطار هادئ يمكن من التبادل العقلاني للأدلة لفائدة تقوية ضمانات الحقوق الاقتصادية للنساء ».

http://www.febrayer.com/304751.html

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي يرد على الجدل الذي أثارته توصية مجلسه بشأن المساواة في الإرث

الثلاثاء, يناير 5, 2016

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، إن تعبير مختلف الفاعلين، لا سيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، يعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم

وذلك في معرض رده على الجدل الذي أثارته توصية بشأن المساواة في الإرث تضمنها تقرير المجلس عن المساواة والمناصفة.وشدد السيد اليزمي، على أهمية احترام هذا الحق، وأعرب في المقابل عن اندهاشه من "هذه الإنتقائية" في التعامل مع توصيات المجلس.وأوضح في هذا الصدد أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألف و 832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة، مبرزا أنه "من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الإقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث".وأضاف أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه،هو بمثابة "تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2004-2014)، تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية".وبالنسبة للسيد اليزمي، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والإكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، "يقترح أيضا تحليلا أوليا لمسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز".

وبعد أن ذكر السيد اليزمي بأن التقرير يشمل باقة متنوعة من الموضوعات التي تهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، حيث يشكل الإرث محورا ضمن محاور أخرى، شدد على أن التوصية التي أثارت الجدل تدعو أيضا الى "إعطاء النساء الحقوق ذاتها المتعلقة بعقد الزواج وحله، والعلاقات مع الأطفال (...) والتفعيل الصارم لمقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة وتوسيع الاستفادة من صندوق التضامن الأسري لتشمل الأطفال الذين رأوا النور خارج مؤسسة الزواج واعتماد حزمة من الإجراءات الموجهة لتحسيس وتكوين مختلف المتدخلين بقطاع العدالة".وقد حاولت العديد من الأطراف المعنية بموضوع المساواة في مجال الإرث إسماع صوتها، كالجمعيات لا سيما النسائية منها، والتي سعت للمساهمة في النضال من أجل إصلاح عادل وواع لكل أشكال التمييز ضد الفقراء والمهمشين والنساء اللواتي تعانين من الهيمنة الذكورية، والقوانين التمييزية.كما كشف المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة معنية بدورها بشكل مباشر بمسألة المساواة في مجال الإرث، أنه يشتغل على الرد المناسب على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة من أجل تمكين النساء من الاستفادة من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الرجال.

وفي هذا الصدد أكد مصدر مقرب من المجلس، في تصريحات للصحافة، أن العلماء يهيؤون ردهم ليكون واضحا ومباشرا "دون الوقوع في انزلاقات بعض ردود الفعل". وكان المجلس قد أبدى وجهة نظره في 2008 حول هذا الموضوع مؤكدا "أن الثوابت الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية".ووصف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدينامية التي أثارتها هذه القضية ب "الصحية"، بغض النظر عن مواقف مختلف الأطراف بشأنها.وبرأيه، فإن "ردود الأفعال المجتمعية التي أثارتها هذه التوصية، بغض النظر عن تباين وجهات نظر الفاعلين بشأنها، لا تبرز حيوية المجتمع فقط، بل تفيد مختلف الجهات المعنية حول أولوية إطلاق نقاش عمومي حول هذه القضية في إطار هادئ يمكن من التبادل العقلاني للأدلة لفائدة تقوية ضمانات الحقوق الاقتصادية للنساء".

http://www.maghress.com/alraiy/84756

http://www.taourirtpress.com/?p=9600#more-9600

اليزمي: من حق السياسيين معارضة توصية المساواة في الإرث

| 4 يناير 2016

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن تعبير مختلف الفاعلين، سيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، يعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم، وذلك في معرض رده على الجدل الذي أثارته توصية بشأن المساواة في الإرث تضمنها تقرير المجلس عن المساواة والمناصفة.

وشدد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على أهمية احترام هذا الحق، معربا في المقابل عن اندهاشه من "هذه الانتقائية" في التعامل مع توصيات المجلس.

وأوضح في هذا الصدد أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألف و832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة، مبرزا أنه "من غير المنصف اختصار تقرير يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الاقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث".

وأضاف أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه، هو بمثابة "تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2004-2014)، تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية".

وبالنسبة إلى اليزمي، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والإكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، "يقترح أيضا تحليلا أوليا لمسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز".

وبعد أن ذكر اليزمي بأن التقرير يشمل باقة متنوعة من الموضوعات التي تهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، حيث يشكل الإرث محورا ضمن محاور أخرى، شدد على أن التوصية التي أثارت الجدل تدعو أيضا الى "إعطاء النساء الحقوق ذاتها المتعلقة بعقد الزواج وحله، والعلاقات مع الأطفال (...) والتفعيل الصارم لمقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة وتوسيع الاستفادة من صندوق التضامن الأسري لتشمل الأطفال الذين رأوا النور خارج مؤسسة الزواج واعتماد حزمة من الإجراءات الموجهة لتحسيس وتكوين مختلف المتدخلين بقطاع العدالة".

http://www.marocpress.com/kifache/article-623992.html

اليزمي: من غير المنصف اختصار تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في توصية واحدة حول مساواة الرجال والنساء في مجال الإرث

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إنه من غير المنصف اختصار تقرير المجلس الذي يحمل في طياته 97 توصية تشمل مجالات مختلفة، في "توصية واحدة تدعو إلى فتح نقاش عمومي هادئ وتعددي وبناء، تشارك فيه مختلف التخصصات، حول مساواة الرجال والنساء في الحقوق الإقتصادية بما في ذلك في مجال الإرث".

وأعرب اليزمي، حسب ما أوردته "و م ع" في حديث معه اليوم، عن اندهاشه من "هذه الإنتقائية" في التعامل مع توصيات المجلس مشددا على أهمية احترام حق مختلف الفاعلين، لا سيما السياسيين منهم، عن معارضتهم لأي من توصيات المجلس، الذي "يعد حقا مشروعا، بل ومسؤولية تقع على عاتقهم".

وأوضح اليزمي، في معرض رده على الجدل الذي أثارته توصية بشأن المساواة في الإرث تضمنها تقرير المجلس عن المساواة والمناصفة في هذا الصدد، أن الجدل انصب كله حول أربع كلمات وردت في تقرير تضمن في المجمل نحو 40 ألف و 832 كلمة، وتضمن ملخصه التنفيذي 6149 كلمة..

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان أن التقرير المذكور، وهو السابع من نوعه الذي يخصصه المجلس لقضية المساواة منذ إحداثه، هو بمثابة "تمرين لتحليل حالة المساواة والمناصفة على مدى 10 سنوات (2004-2014)، تم إعداده بالاستناد إلى تقارير رسمية وأعمال علمية وطنية ودولية".

وبالنسبة لليزمي، يضيف ذات المصدر، فإن هذا العمل، الذي يطمح إلى دراسة مدى التقدم والفرص والإكراهات في مجال المساواة بين الجنسين، "يقترح أيضا تحليلا أوليا لمسلسل تفعيل الضمانات الدستورية الجديدة في مجال المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز".

وبعد أن ذكر اليزمي بأن التقرير يشمل باقة متنوعة من الموضوعات التي تهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، حيث يشكل الإرث محورا ضمن محاور أخرى، شدد على أن التوصية التي أثارت الجدل تدعو أيضا الى "إعطاء النساء الحقوق ذاتها المتعلقة بعقد الزواج وحله، والعلاقات مع الأطفال (...) والتفعيل الصارم لمقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة وتوسيع الاستفادة من صندوق التضامن الأسري لتشمل الأطفال الذين رأوا النور خارج مؤسسة الزواج واعتماد حزمة من الإجراءات الموجهة لتحسيس وتكوين مختلف المتدخلين بقطاع العدالة".

وقد حاولت العديد من الأطراف المعنية بموضوع المساواة في مجال الإرث إسماع صوتها، كالجمعيات لا سيما النسائية منها، والتي سعت للمساهمة في النضال من أجل إصلاح عادل وواع لكل أشكال التمييز ضد الفقراء والمهمشين والنساء اللواتي تعانين من الهيمنة الذكورية، والقوانين التمييزية.

كما كشف المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة معنية بدورها بشكل مباشر بمسألة المساواة في مجال الإرث، أنه يشتغل على الرد المناسب على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة من أجل تمكين النساء من الاستفادة من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الرجال.

وفي هذا الصدد أكد مصدر مقرب من المجلس، في تصريحات للصحافة، أن العلماء يهيؤون ردهم ليكون واضحا ومباشرا "دون الوقوع في انزلاقات بعض ردود الفعل".

وكان المجلس قد أبدى وجهة نظره في 2008 حول هذا الموضوع مؤكدا "أن الثوابت الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية".

ووصف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدينامية التي أثارتها هذه القضية ب "الصحية"، بغض النظر عن مواقف مختلف الأطراف بشأنها.

وبرأيه، فإن "ردود الأفعال المجتمعية التي أثارتها هذه التوصية، بغض النظر عن تباين وجهات نظر الفاعلين بشأنها، لا تبرز حيوية المجتمع فقط، بل تفيد مختلف الجهات المعنية حول أولوية إطلاق نقاش عمومي حول هذه القضية في إطار هادئ يمكن من التبادل العقلاني للأدلة لفائدة تقوية ضمانات الحقوق الاقتصادية للنساء".

http://www.andaluspress.com//%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/52779/%D9%85%D9%86%20%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF..%20%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB%20.html

http://www.ahdath.info/?p=135381

http://telexpresse.com/news47149.html

Plaidoyer à Laâyoune pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap selon une approche globale et intégrée

Les participants à une rencontre organisée, lundi à Laâyoune à l'initiative de la **Commission régionale des Droits de l'Homme de Laâyoune-Smara,** ont souligné la nécessité de promouvoir les droits des personnes en situation de handicap selon une approche globale et intégrée.

Lors de cette rencontre consultative, à laquelle ont pris part les représentants des organisations de la société civile œuvrant dans le domaine du handicap dans la région de Laâyoune-Sakia El Hamra, les intervenants ont appelé à une mise en œuvre optimale des dispositions de la Constitution relatives à la promotion des droits des personnes à besoins spécifiques et à qualification et la réintégration des personnes souffrant de handicap physique, sensoriel ou mental dans la vie sociale et économique.

Ils ont également relevé l'importance de promouvoir la culture des droits de l'Homme en la matière et de mettre en avant les capacités et la créativité des personnes en situation de handicap, à travers l'élaboration et la mise en œuvre de politiques au profit de cette catégorie fragile, visant à développer ses capacités culturelles à même pied d'égalité que les autres franges de la société.

Les participants à cette manifestation, organisée en coordination avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ont de même mis l'accent sur l'importance de soutenir l'ensemble des initiatives visant à garantir les droits des personnes en situation de handicap et à bénéficier des expériences internationales avancées en la matière.

Ils ont également plaidé pour renforcer davantage les actions de sensibilisation en faveur de l'intégration de la dimension du handicap dans la vie politique, économique et culturelle, tout en évaluant les politiques suivies dans ce domaine au niveau national et à s'arrêter sur les acquis réalisés sur les plans politique, économique et social.

La Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara a organisé plusieurs rencontres dans le domaine du handicap et des droits de cette catégorie fragile de la société marocaine, en vue de promouvoir les efforts du Royaume en matière de renforcement des initiatives individuelles et collectives et de soutien aux questions liées aux femmes et aux filles handicapées.

Elle a aussi tenu des sessions de formations dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations d'une journée d'étude sur "les droits des personnes en situation de handicap et le droit au développement",

organisée en mars 2014 par le CNDH en collaboration avec les trois Commissions régionales des droits de l'homme des provinces du sud.

Créée en vertu des articles 40, 41, 42 et 43 du chapitre II du Dahir portant création du CNDH, cette structure a pour attributions, et ce conformément aux dispositions de l'article 28 du dahir précité, le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau de la région, la réception des plaintes relatives aux allégations de violation des droits de l'Homme et la mise en œuvre des programmes et projets du Conseil relatifs aux droits de l'Homme, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/plaidoyer-laayoune-pour-la-promotion-des-droits-des-personnes-en-situation-de-handicap

لقاء بالعيون يدعو إلى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وفق مقاربة حقوقية شاملة ومندمجة

دعا المشاركون في لقاء نظم يوم الاثنين بالعيون إلى ضرورة النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وفق مقاربة حقوقية شاملة ومندمجة

وأوصوا في هذا اللقاء التشاوري الذي شارك فيه ممثلو منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة بجهة العيون- الساقية الحمراء والذي **نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة** بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة التنزيل الأمثل لمقتضيات الدستور المتعلقة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وأكدوا على ضرورة النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مجال الإعاقة وإبراز قدرات وإبداعات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التمكين الثقافي للأشخاص في وضعية إعاقة عبر وضع وتفعيل سياسات موجهة إلى هذه الفئة تروم تيسير سبل تمكينها ثقافيا على غرار باقي شرائح المجتمع. وشددوا على ضرورة دعم جميع المبادرات الرامية إلى ضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والاستفادة من التجارب الدولية المتقدمة في هذا المجال داعين الفاعلين والمهتمين بهذه الفئة إلى زيادة الوعي في دمج بعد الإعاقة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية و"تقييم في كل مناسبة السياسات المتبعة في مجال الإعاقة على المستوى الوطني والوقوف على المكتسبات التي تحققت في هذا المجال على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي". يشار إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة نظمت عدة لقاءات حول الإعاقة وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بهدف تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تقوية النهوض بالمبادرات الفردية والجماعية ودعم القضايا ذات الأهمية بالنسبة للنساء والفتيات في وضعية إعاقة. كما نظمت اللجنة دورات تدريبية في إطار تفعيل توصيات اللقاء الدراسي التشاوري الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع لجانه الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية خلال مارس 2014 بالعيون حول "حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والحق في التنمية".

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة التي أحدثت بناء على المواد 40 و 41 و 42 و 43 من الفصل الثاني للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تضطلع حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

http://www.maroc.ma/ar/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%82-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%AC%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

المغرب... جدل حول المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث

تطالب منظمات حقوقية ونسائية في المغرب بضرورة القيام بإصلاحات في نظام الإرث الإسلامي القائم، والذي يوزع التركة بفوارق بين الرجل والمرأة.

ويبدو أن السياسيين هناك يتحفظون في التعامل مع هذا الموضوع الذي ينطلق من نص قرآني. توفى والد أمينة .ح (45 عاما) وترك لها ولأختها ولأخيها ثروة لابأس بها، حيث إنه كان يمارس التجارة.

وطبقا لأحكام الإرث في الشريعة الاسلامية فقد ورث الابن الوحيد نصف الثروة بينما تقاسمت الاختان النصف الباقي. لكن أمينة تتحسر على نصف الثروة المتمثلة في عقارات ومحطة وقود، والتي بذرها "الأخ السكير والمقامر" أو استفرد بها بالتحايل على القانون والرشوة: "كلها ذهبت أدراج الرياح في الخمر والليالي الحمراء والهدايا القيمة التي أنفقها على صديقاته."

وتقول أمينة في لقاء مع "DWأنا مسلمة وملتزمة دينيا لكنني أؤمن بأن الدين منفتح وقابل للتغيير، حسب متطلبات العصر والحاجة" في اشارة الى مساندتها للمواقف المطالبة بتغيير نظام الارث الذي يعبتر أن " للذكر مثل حظ الانثيين" وذلك من خلال تطبيق نظام " المناصفة " كما يطالب به عدد من الجمعيات الحقوقية والحداثيين عند الحديث عن توزيع التركة بين الرجل والمرأة.

وتضيف المتحدثة أنها وأختها استفادتا من تدبير جزء من الثروة الموروثة وأنهما أدارتا مشاريع لا بأس بها، تدر عليهما دخلا محترما، وتتساءل: "لكن أليس حراما ان يذهب أكثر من نصف ثروة العائلة سدى؟" أما فاطمة الرويشي 52 عاما, فكان وضعها اسوأ عندما تركها ابوها وسط خمسة من اخواتها الذكور، حيث تحايلوا على قسمتها ولم تستفد من نصيبها من ارض شاسعة في إحدى القرى بالاضافة الى عقارات في مدن مختلفة.

وتلاحظ قائلة: "الله عادل ولا يقبل الظلم وللذكر مثل حظ الانثيين كانت قاعدة ممتازة وعادلة لو كانت تطبق دائما كما جاءت في النص القرآني ولو بقي المجتمع كما كان سابقا، حيث يتكلف الرجل بكل واجبات النفقة على المرأة وبيته واسرته".

وتشير فاطمة إلى وضعها: "زوجي يشتغل في تجارة صغيرة لا تدر عليه دخلا قارا ومحترما، وقد اضططرت للعمل للمساعدة على اعالة الاسرة حيث اتحمل اكثر من 80 بالمائة من مصاريف البيت والاولاد."

وكان المجلس الوطني لحقوق الانسان وهو هيئة حقوقية رسمية منذ اكثر من شهرين قد فجر جدلا كبيرا اثارت جدلا كبيرا بين المحافظين والحداثيين، عندما شدد في آخر تقرير له على ضرورة تحقيق المساواة والمناصفة بين النساء والرجال في المجتمع المغربي، بما في ذلك المساواة في الأرث. وأوصى تقرير المجلس بشأن "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب" بضرورة تعديل مدونة الاسرة بشكل يضمن للمرأة المغربية حقوقا متساوية مع الرجل في الارث، وفقا للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة، وطبقا للمعايير الدولية.

واعتبر التقرير أن "المغرب لايمكنه ترسيخ الديموقراطية وتحقيق تنمية مستدامة دون تحقيق المناصفة والمساواة." مدونة الاسرة التي اقرها العاهل المغربي

محمد السادس قبل عشر سنوات اعتبرت آنذاك اكثر مدونة في تاريخ المغرب المعاصر تطورا وضمانا لحقوق المرأة في مواضيع الزواج والطلاق والحضانة، لكن تبقى فيها ثغرات غير محققة تجاه المرأة.

وكان عبدالالاه بن كيران رئيس الحكومة المغربية وزعيم حزب العدالة والتنمية قد واجه ردود فعل منتقدة من طرف الحداثيين والمدافعين عن حقوق المرأة، عندما رفض في حوار تلفزيوني توصية المجلس بخصوص المناصفة في الارث وطالب "بالاعتذار للمغاربة" .

ويرى عبدالواحد بوغريان، الناشط الحقوقي، وممثل مؤسسة فريدريتش نومان في الرباط " أن الوضع في يومنا هذا قد تغير. فالنساء يشتغلن. وحسب احصائيات رسمية، فإن نسبة خمس عدد العائلات المغربية يتم إعالتها من لدن امرأة. كما ان هناك رجال عاطلين عن العمل! فلماذا التشبث بقاعدة "للذكر مثل حظ الانثيين؟." ويتساءل بوغريان: هناك نساء لم يرثن عبر التاريخ في مناطق "الاراضي السلالية" في المغرب، ولم تتغير القوانين الا في عهد العاهل محمد السادس الذي اعطى للمرأة الحق في وراثة تلك الاراضي"، منتقدا بذلك الأصوات المدافعة عن تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في الأرث. ويشير بوغريان إلى وجود نصوص قطعية في القرآن، مثل قطع يد السارق ورجم الزانية وتحريم الربا ويلاحظ : "لكننا استطعنا ان نتجاوز هذه النصوص القطعية ووجدنا مخرجا بحيث لا نقطع يد السارق ولا نرجم الزانية ونتعامل بالربا مع الابناك." ويقترح بوغريان ضرورة التعامل مع موضوع الارث من منظور الوصية، مثلا ، يوصى رجل بتقسيم ثروته بين أبنائه بالشكل الذي يراه مناسبا، حسب احتياجات كل واحد منهم أو ترك الأمر لمعادلة الارث القرآنية.

من جهته اعتبر احمد الخمليشي مدير مؤسسة دارالحديث الحسنية، وهي مؤسسة رسمية، أن "موضوع الارث طويل ومتشعبا ملاحظا انه " يحتاج الى سلسلة من الندوات والمؤتمرات لمناقشة النصوص الشرعية" أما الفقيه محمد الفيزازي الذي كان معتقلا على خلفية مواقف سلفية متشددة اتهمته بها السلطات المغربية قبل ان ينال عفوا ملكيا فقد اعتبر "ان المجلس الوطني لحقوق الانسان ليس مؤهلا للحديث في موضوع الارث." وأن للدولة مؤسسات "ولابد من احترام تخصصات كل مؤسسة على حدة." وتعتبر الناشطة الحقوقية ليلى ماجدولين عضوة تحالف "ربيع الكرامة" المدافع عن حقوق النساء في تصريحات لـ DWأن "النساء في عصرنا الحالي لسن مجرد ربات بيوت مستهلكات بل مسئولات يشتغلن داخل وخارج البيت ويدفعن الضرائب وهن مصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورائدات في الفكر والاقتصاد، فكيف نحرم نصف المجتمع من حقوقه؟."

http://www.gulfeyes.net/world/40216.html

http://www.alwasatnews.com/news/1064760.html

استئناف محاكمة قاعديين متهمين بقتل "طالب إسلامي"بجامعة فاس

الاثنين 04-01-2016 16:35

تستأنف، غدا الثلاثاء، محاكمة الطلبة القاعديين المعتقلين في إطار قضية مقتل طالب إسلامي بجامعة فاس، بعد إدانة عدد منهم ابتدائيا وتبرئة آخرين.

وفي هذا السياق، بادرت جمعيات حقوقية وسياسية ونقابية يسارية، اليوم الاثنين، إلى تنظيم مهرجان خطابي، بمقر الاتحاد المغربي للشغل بفاس، للمطالبة بـ"توفير شروط المحاكمة العادلة للقاعديين المتهمين بقتل طالب منظمة التجديد الطلابي عبد الرحيم الحسناوي"، يوما واحدا قبل محاكمتهم أمام غرفة الجنايات الاستئنافية بفاس.

وقال المحامي الحبيب حاجي، الذي أطر المهرجان إلى جانب عمر الزايدي، الفاعل الجمعوي والحقوقي والسياسي، باسم "اللجنة الوطنية للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي فاس"، و التي تشكلت من نشطاء حقوقيين وسياسيين يساريين عقب إدانة القاعديين القابعين بسجن عين قادوس ابتدائيا بـ111 سنة سجنا نافذا، (قال) إن "المتضامنين يطالبون بمحاكمة القاعديين محاكمة عادلة، مخالفة لما سارت عليه الجولة الأولى من محاكمتهم، وتمكينهم من إحضار شهود النفي، على اعتبار أن المتهمين صرحوا في كافة أطوار البحث والتحقيق معهم أنهم لم يكونوا بمسرح الجريمة".

رد هيئة دفاع عائلة الحسناوي على التجمع الخطابي للمتضامنين مع القاعديين، والذي حضرته قلة قليلة من الإطارات النقابية والسياسية والحقوقية، جاء على لسان منسق محاميي "البيجدي" في هذه القضية، المحامي بهيئة فاس أحمد حرمة، والذي هاجم، في تصريح لـ"اليوم 24"، ما اعتبره "سعي دفاع القاعديين والمتضامنين معهم للتأثير على القضاء وممارسة الضغوط السياسية عليه"، حيث شدد على رفضه لمحاولة الاستعانة **بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وفرضه مكان قضاء التحقيق التابع للسلطة القضائية، والذي أمضى أزيد من سنة في إجراء الأبحاث والتحقيقات، حضرها دفاع الطرفين، ولم يطعن فيها احد"، مؤكدا أن ملف الحسناوي فيه وقائع وأفعال جرمية منسوبة للقاعديين، الذين تابعهم بها قاضي التحقيق وأدانتهم من أجلها غرفة الجنايات الابتدائية.

وينتظر أن يمثل خلال جلسة يوم غد (الثلاثاء) القاعديون المتهمون الـ9 في حالة اعتقال، إلى جانب رفاقهم الثلاثة المتابعين في حالة سراح، بعد تبرئتهم من تهمة "الضرب والجرح المفضيين إلى الموت مع سبق الإصرار"، إضافة إلى شهود عائلة الحسناوي وشهود القاعديين، والذين يزيد عددهم عن 20 مصرحا سبق للمحكمة والشرطة أن استمعا لهم.

http://www.alyaoum24.com/468820.html

إصدار بيوغرافيا ل138 شخصية طبعت مغرب ما بعد الاستقلال

أصدر ''مركز التاريخ الحاضر'' التابع لجامعة محمد الخامس، **بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الانسان**؛ بيوغرافيا ل138 شخصية مغربية ميزت التاريخ المغربي منذ ما بعد الاستقلال إلى اليوم.

العمل الذي صدر مؤخرا في حوالي 600 صفحة حمل عنوان ''تاريخ المغرب المستقل: بيوغرافيا سياسية''؛ وتضمن تراجم لعدد من الرموز الوطنية والسياسية منذ ما بعد الاستقلال والى اليوم ومنها ما يزال يتحمل مسؤوليات حكومية أو تحملها الى وقت قريب مثل رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران، وسعد الدين العثماني، ووزير الدولة الراحل عبد الله باها.

وقال المركز إن العمل المقدم يمثل ثمرة عمل جماعي ل21 باحثا، تحكمه معايير المنهج التاريخي واستنادا إلى الأدبيات المتوفرة والمواد الأرشيفية وكذلك إلى شهادة شفوية عن الاشخاص المعنيين.

من جهة اخرى أكد الباحثون أن العمل الذي يجيب على تحدي التأريخ للزمن المغربي الراهن التزم الحياد المعرفي والمنهجي في تتبع الرجال والنساء الذين شكلوا علامات في المشهد السياسي منذ عام 1956.

وانطلقت الموسوعة التي أشرف عليها كل من ، الجيلالي العدناني، ومحمد كنبيب من مقولة لأحد المؤرخين مفادها أن ''الهدف الحقيقي من التاريخ لا يمكن أن يكون هو الماضي ... وإنما معرفة الرجال''.

يتعلق العمل المقدم والذي صدر في نسخة فرنسية، بتوصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان والهيأة الوطنية للانصاف والمصالحة، حيث أشار معدو البيوغرافيا إلى أنه يمكن إعادة كتابة تاريخ المغرب منذ 1956 وإلى 1999 انطلاقا من السير الذاتية للسياسيين الذين كانوا فاعلين أساسيين في تلك المرحلة من التاريخ، حتى لو كان بعضهم ضحايا تلك الفترة. ودعا الباحثون إلى التعامل مع هذا التاريخ في ضوء توجه المغاربة نحو التسوية مع ماضيهم القريب ومع الدولة، وضمان تعميق العملية الديمقراطية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الذاكرة والتاريخ.

ومن بين الشخصيات التي تتضمنها البيوغرافيا محمد عابد الجابري، المحجوبي احرضان، سيون اسيدون، اندري ازولاي، عمر عزيمان، أحمد باحنيني، احمد بلافريج، ادريس البصري، عبد الرحمان بنعمرو، المهدي بنبركة، بلعربي العلوي، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الهادي بوطالب، محمد علال الفاسي، ابو بكر القادري، عبد الكريم الخطيب، محمد بن الحسن الوزاني، عبد الكريم غلاب، محمد كسوس، المختار السوسي، محمد المكي الناصري، عدي وبيهي، أحمد الريسوني، وعبد السلام ياسين، وعبد الخالف الطريس، وغيرهم.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D9%84138-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%B7%D8%A8%D8%B9%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D8%A7-%D8%A8/

العيون :لقاء تشاوري للجمعيات العاملة_في_مجال_الإعاقة_بالجهة

أضيف في 04 يناير 2016

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، لقاء تشاوريا، ل الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بالجهة، وذلك في إطار التحضير لفعاليات رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للكتاب لسنة 2016 بالدارالبيضاء، والذي سيخصص لموضوع الإعاقة.

ويهدف المجلس الوطني لحقوق الانسان استسقاء آراء ومقترحات وتوصيات الفعاليات المدنية العاملة في مجال الإعاقة، بغاية إبراز وتثمين الإبداعات الفنية والثقافية والفكرية والإنجازات العلمية، للأشخاص في وضعية إعاقة، وتسليط الضوء على موضوع الإعاقة من زاوية القدرات بدل زاوية العجز.

http://www.saharascoop.com/news5694.html

لقاء تشاوري مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بجهة العيون الساقية الحمراء

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**،اليوم الإثنين بأحد الفنادق بالعيون لقاء تشاوريا، للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بالجهة العيون الساقية الحمراء، وذلك في إطار التحضير لفعاليات رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للكتاب لسنة فبريير2016 بالدارالبيضاء، والذي سيخصص لهذه السنة الموضوع الإعاقة. ويهدف المجلس الوطني لحقوق الإنسان استسقاء آراء ومقترحات وتوصيات الفعاليات المدنية العاملة في مجال الإعاقة، بغاية إبراز وتثمين الإبداعات الفنية والثقافية والفكرية والإنجازات العلمية، للأشخاص في وضعية إعاقة، وتسليط الضوء على موضوع مختلف الإعاقة من زاوية القدرات بدل زاوية العجز للمشاركة على الصعيد الجهات بالمغرب.

بقلم : الشيخي محمد

http://anaharnewsmaroc.com/?p=7166

لقاء جهوي بالعيون للجمعيات العاملة في مجال الاعاقة

أضيف في 4 يناير,

انعقد ،مؤخرا، بمدينة العيون، لقاء تشاوري جمع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون السمارة مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بالجهة.

ويأتي اللقاء في إطار **التحضير لمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للكتاب بالدارالبيضاء**، والذي سيخصص موضوع دورة 2016 للإعاقة.

ويهدف المجلس الوطني لحقوق الانسان من خلال هذا اللقاء استسقاء آراء ومقترحات وتوصيات الفعاليات المدنية العاملة في مجال الإعاقة، بغاية إبراز وتثمين الإبداعات الفنية والثقافية والفكرية والإنجازات العلمية، للأشخاص في وضعية إعاقة، وتسليط الضوء على موضوع الإعاقة من زاوية القدرات بدل زاوية العجز.

وتجدر الاشارة إلى أن فعاليات الدورة الـ22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب ستقام بالدار البيضاء في الفترة ما بين 11 و 21 فبراير 2016.

https://www.newssahara.com/17148-2/

هيئات حقوقية و قضائية و ثقافية و جمعوية تعلن إنضمامها إلى إنتفاضة رموز الأغنية المغربية ضد فيصل لعرايشي

محمد راضي الليلي

قالت مصادر مقربة من هيئة جمع التوقيعات على العريضة الإحتجاجية ضد تهميش القناة الأولى لرموز الأغنية المغربية من أمثال محمود الادريسي و عبد المنعم الجامعي و عز الدين منتصر و فتح الله المغاري و محمد الغاوي و آخرين،إن هيئات حقوقية و قضائية و نقابية و ثقافية و إعلامية،أعلنت عن مساندتها لهاته الخطوة الهادفة إلى رفع التهميش و الإقصاء الممارس من القناة الأولى ضد الأغنية المغربية،و هكذا أعلن عدد من المنتسبين الى المجتمع المدني و المعهد العالي للقضاء و نقابات المحامين و جمعية وجدة للفنون و الثقافات و عدد من الفنانين من المناطق الشرقية و الصحراوية و موسيقيين من مختلف أرجاء الوطن و العاملين في المركبات السياحية الوطنية عزمهم مساندة هاته الخطوة حتى رفع الحيف الذي يلحق الأغنية المغربية و رموزها في مختلف البرامج الفنية المعروضة عبر القناة الأولى،و أشار المصدر ذاته الى ان هذا الاجماع على التضامن تم يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2015 خلال ندوة وطنية في الرباط حول حقوق المؤلف و المواقف المجاورة و تطبيقاتها و مساطر حمايتها،و خلاله اعلنوا كذلك عزمهم الانتقال الى وقفات احتجاجية وصفوها بالتاريخية أمام الشركة الوطنية للاذاعة و التلفزة في حال لم تستجب ادارة فيصل لعرايشي لمطالبهم العاجلة التي يضمنها الدستور بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله راعي الفن و الفنانين،و لم يفت المصدر الإشادة بجهود الصحافة الورقية "الصباح،المساء،الاسبوع الصحفي،العلم ....."و الصحافة الالكترونية على دعمها لعريضة الفنانين و كتاب الكلمات و الشعراء و الزجالين و الملحنين ضد التهميش،و من خلاله هذا النشر تعرف الرأي العام على قضية كان مسكوتا عنها لفترة طويلة دفعت بعض الفنانين المغاربة إلى ذرف الدموع خلال يوم الدراسي ل22 دجنبر في الرباط بعد إحساسهم أن السيل بلغ الزبى و أن إقصاءهم من التلفزة الوطنية يجب أن ينتهي عاجلا.يذكر أن اكثر من 54 من رموز الاغنية المغربية و كتاب كلماتها و ملحنيها وجهوا عريضة احتجاجية الى رئيس الحكومة و رئيس البرلمان و وزير الاتصال و وزير الثقافة و **المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط** يشتكون من حرمانهم من الظهور و الإهتمام في برامج القناة الأولى.

http://www.agdz24.com/2016/01/blog-post_4.html

لقاء تشاوري مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقةبجهة العيون الساقية الحمراء

بتاريخ 4 يناير, 2016

صباح يوم الاثنين 04يناير2015 بفندوق المسيرة بالعيون تم لقاء تشاوري مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بجهة العيون الساقية الحمراء نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، لقاء تشاوريا، للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بالجهة العيون الساقية الحمراء، وذلك في إطار التحضير لفعاليات رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للكتاب لسنة فبريير2016 بالدارالبيضاء، والذي سيخصص لهذه السنة الموضوع الإعاقة. ويهدف المجلس الوطني لحقوق الإنسان استسقاء آراء ومقترحات وتوصيات الفعاليات العاملة في مجال الإعاقة بجميع الجهات ، بغاية إبراز وتثمين الإبداعات الفنية والثقافية والفكرية والإنجازات العلمية، للأشخاص في وضعية إعاقة، وتسليط الضوء على موضوع مختلف الإعاقة بالمغرب.

http://ahdatsahara.com/?p=54807

المغرب : التغريبيون يطالبون بإلغاء القاعدة القرآنية "للذكر مثل حظ الأنثيين" !

2016 - 01 - 05

تطالب منظمات حقوقية ونسائية في المغرب بضرورة القيام بإصلاحات في نظام الإرث الإسلامي القائم، والذي يوزع التركة بفوارق بين الرجل والمرأة. ويبدو أن التغريبيين في المملكة يريدون تغيير القاعدة القرآنية "للذكر مثل حظ الأنثيين"...

وكان المجلس المغربي لحقوق الانسان وهو هيئة حقوقية رسمية منذ اكثر من شهرين قد فجر جدلا كبيرا اثارت جدلا كبيرا بين المحافظين والحداثيين، عندما شدد في آخر تقرير له على ضرورة تحقيق المساواة والمناصفة بين النساء والرجال في المجتمع المغربي، بما في ذلك المساواة في الأرث.

وأوصى تقرير المجلس بشأن "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب" بضرورة تعديل مدونة الاسرة بشكل يضمن للمرأة المغربية حقوقا متساوية مع الرجل في الارث، وفقا للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة، وطبقا للمعايير الدولية. واعتبر التقرير أن "المغرب لايمكنه ترسيخ الديموقراطية وتحقيق تنمية مستدامة دون تحقيق المناصفة والمساواة."

مدونة الاسرة التي اقرها العاهل المغربي محمد السادس قبل عشر سنوات اعتبرت آنذاك اكثر مدونة في تاريخ المغرب المعاصر تطورا وضمانا لحقوق المرأة في مواضيع الزواج والطلاق والحضانة، لكن تبقى فيها ثغرات غير محقة تجاه المرأة.

وكان عبدالالاه بن كيران رئس الحكومة المغربية وزعيم حزب العدالة والتنمية قد واجه ردود فعل منتقدة من طرف الحداثيين والمدافعين عن حقوق المرأة، عندما رفض في حوار تلفزيوني توصية المجلس بخصوص المناصفة في الارث وطالب "بالاعتذار للمغاربة" .

من جهته اعتبر احمد الخمليشي مدير مؤسسة دارالحديث الحسنية، وهي مؤسسة رسمية، أن "موضوع الارث طويل ومتشعبا ملاحظا انه " يحتاج الى سلسلة من الندوات والمؤتمرات لمناقشة النصوص الشرعية"

أما الداعية محمد الفيزازي الذي كان معتقلا على خلفية مواقف سلفية متشددة اتهمته بها السلطات المغربية قبل ان ينال عفوا ملكيا **فقد اعتبر "ان المجلس الوطني لحقوق الانسان ليس مؤهلا للحديث في موضوع الارث."** وأن للدولة مؤسسات "ولابد من احترام تخصصات كل مؤسسة على حدة."

وتعتبر الناشطة الحقوقية ليلى ماجدولين عضوة تحالف "ربيع الكرامة" المدافع عن حقوق النساء في تصريحات ل DWأن "النساء في عصرنا الحالي لسن مجرد ربات بيوت مستهلكات بل مسؤولات يشتغلن داخل وخارج البيت ويدفعن الضرائب وهن مصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورائدات في الفكر والاقتصاد، فكيف نحرم نصف المجتمع من حقوقه؟."

https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/167488

El Yazami : les politiques peuvent s'opposer aux recommandations du CNDH

Oum El Ghita Boussif (MAP)

L'ensemble des acteurs, notamment politiques, ont le droit légitime d'exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), c'est même de leur responsabilité, a affirmé le président du Conseil, Driss El Yazami, en réaction à la polémique suscitée par la recommandation sur l'égalité en matière successorale contenue dans le Rapport Egalité-Parité du CNDH.

Dans un entretien à la MAP, M. El Yazami a assuré respecter ce droit, se disant toutefois étonné par la «sélectivité entre les recommandations».

La polémique a porté sur quatre mots d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots, a-t-il dit, estimant «injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation qui appelle à l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques y compris en matière successorale».

Et d'expliquer que ledit rapport, le septième que le CNDH consacre à la question de l'égalité depuis sa création, «est un exercice d'analyse de l'état de l'égalité et de la parité sur dix ans (2004-2014), rédigé à partir de rapports officiels ou de travaux scientifiques tant nationaux qu'internationaux».

Pour M. El Yazami, ce travail, qui s'est fixé comme ambition d'étudier à la fois les avancées et les limites, les opportunités et les contraintes en matière d'égalité des sexes, «propose également une analyse préliminaire du processus de mise en œuvre des nouvelles garanties constitutionnelles en matière d'égalité, de parité et de lutte contre les discriminations».

Après avoir rappelé que le rapport couvre un large éventail de thématiques qui portent sur les droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels des femmes, où l'héritage est un point parmi d'autres, le président du CNDH a souligné que la recommandation ayant suscité la polémique appelle également «à accorder aux femmes les mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants (...), à appliquer avec rigueur les dispositions du Code de la famille relatives à la pension alimentaire, à élargir les bénéfices du fonds de la solidarité familiale aux enfants nés hors mariage et adopter un plan de mesures destinées à sensibiliser, former et responsabiliser l'ensemble des intervenants du secteur de la justice».

Plusieurs parties intéressées par le sujet de l'égalité en matière successorale ont également tenté de se faire entendre, telles les associations, notamment féministes, qui ont à diverses occasions, exprimé leur souhait de contribuer à l'émergence d'une lutte pour la réforme juste et consciente des discriminations à l'égard des démunis, des exclus et des femmes stigmatisées par la domination masculine.

Un autre organisme directement concerné par la question de l'égalité en matière successorale, à savoir le Conseil supérieur des oulémas (CSO), a déclaré préparer sa réplique aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme relatives à l'amendement du Code de la famille afin de permettre aux femmes de bénéficier des mêmes droits successoraux que les hommes. Une source proche du CSO, citée par la presse, a affirmé que les oulémas seraient en train de préparer leur réponse afin qu'elle soit claire et directe «mais sans tomber dans les dérives de certaines réactions». Le CSO s'était déjà exprimé sur le sujet en 2008 en affirmant que les «constantes religieuses et les préceptes de la Charia énoncés par le Saint Coran ne peuvent faire l'objet d'Ijtihad comme c'est le cas notamment pour les préceptes régissant l'héritage». Quelle que soit la position des uns et des autres, le président du CNDH a jugé saine la dynamique engendrée par cette question.

Pour lui, «les réactions sociétales suscitées par cette recommandation, indépendamment des positionnements divergents des acteurs, témoignent non seulement de la vitalité de notre société mais nous renseignent sur la priorité de lancer le débat public sur la question dans un cadre serein qui permet l'échange rationnel des arguments en faveur du renforcement des garanties des droits économiques des femmes».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
2 7683
Libération

Driss El Yazami : Les politiques ont le droit d'exprimer leur opposition aux recommandations du CNDH

L'ensemble des acteurs, notamment politiques, ont le droit légitime d'exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), c'est même de leur responsabilité, a affirmé le président du Conseil, Driss El Yazami, en réaction à la polémique suscitée par la recommandation sur l'égalité en matière successorale contenue dans le Rapport égalité-parité du CNDH.

Dans un entretien accordé à la MAP, M. El Yazami a assuré respecter ce droit, se disant toutefois étonné par la "sélectivité entre les recommandations".

La polémique a porté sur quatre mots d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots, a-t-il dit, estimant "injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation qui appelle à l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques y compris en matière successorale".

Et d'expliquer que ledit rapport, le septième que le CNDH consacre à la question de l'égalité depuis sa création, "est un exercice d'analyse de l'état de l'égalité et de la parité sur dix ans (2004-2014), rédigé à partir de rapports officiels ou de travaux scientifiques tant nationaux qu'internationaux".

Pour M. El Yazami, ce travail, qui s'est fixé comme ambition d'étudier à la fois les avancées et les limites, les opportunités et les contraintes en matière d'égalité des sexes, "propose également une analyse préliminaire du processus de mise en œuvre des nouvelles garanties constitutionnelles en matière d'égalité, de parité et de lutte contre les discriminations".

Après avoir rappelé que le rapport couvre un large éventail de thématiques qui portent sur les droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels des femmes, où l'héritage est un point parmi d'autres, le président du CNDH a souligné que la recommandation ayant suscité la polémique appelle également "à accorder aux femmes les mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants (...), à appliquer avec rigueur les dispositions du Code de la famille relatives à la pension alimentaire, à élargir les bénéfices du fonds de la solidarité familiale aux enfants nés hors mariage et adopter un plan de mesures destinées à sensibiliser, former et responsabiliser l'ensemble des intervenants du secteur de la justice".

Plusieurs parties intéressées par le sujet de l'égalité en matière successorale ont également tenté de se faire entendre, telles les associations, notamment féministes, qui ont à diverses occasions, exprimé leur souhait de contribuer à l'émergence d'une lutte pour la réforme juste et consciente des discriminations à l'égard des démunis, des exclus et des femmes stigmatisées par la domination masculine.

Un autre organisme directement concerné par la question de l'égalité en matière successorale, à savoir le Conseil supérieur des oulémas (CSO), a déclaré préparer sa réplique aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme relatives à l'amendement du Code de la famille afin de permettre aux femmes de bénéficier des mêmes droits successoraux que les hommes.

Une source proche du CSO, citée par la presse, a affirmé que les oulémas seraient en train de préparer leur

réponse afin qu'elle soit claire et directe "mais sans tomber dans les dérives de certaines réactions".

Le CSO s'était déjà exprimé sur le sujet en 2008 en affirmant que les "constantes religieuses et les préceptes de la Charia énoncés par le Saint Coran ne peuvent faire l'objet d'Ijtihad comme c'est le cas notamment pour les préceptes régissant l'héritage".

Quelle que soit la position des uns et des autres, le président du CNDH a jugé saine la dynamique engendrée par cette question.

Pour lui, "les réactions sociétales suscitées par cette recommandation, indépendamment des positionnements divergents des acteurs, témoignent non seulement de la vitalité de notre société mais nous renseignent sur la priorité de lancer le débat public sur la question dans un cadre serein qui permet l'échange rationnel des arguments en faveur du renforcement des garanties des droits économiques des femmes".

PARITÉ : EL YAZAMI REVIENT À LA CHARGE

05 janvier 2016

Le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** réagit et revient sur la question du rapport sur la parité. Dans un entretien accordé à MAP, Driss El Yazami s'est exprimé sur la polémique suscitée par les recommandations du CNDH sur la question de l'héritage. "La polémique ne porte que sur quatre mots d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots", regrette-t-il, d'autant plus que le rapport sur la parité contient 97 recommandations sur différents domaines. Pour le président du CNDH, le rapport est une analyse de l'état de l'égalité et de la parité sur dix ans (20042014), basée sur des "rapports officiels ou des travaux scientifiques nationaux et internationaux".

http://www.leconomiste.com/flash-infos/parite-el-yazami-revient-la-charge

Egalité/Parité de la succession : Une polémique saine selon le président du CNDH

Publié par : R.B. 4 janvier 2016

Driss El Yazami sort de son silence et commente les recommandations du dernier rapport du **Conseil national des droits de l'Homme sur l'égalité entre l'homme et la femme en matière de succession**. Ainsi, en réaction à la polémique qu'a suscité le Rapport Egalité-Parité, le président du CNDH invite l'ensemble des acteurs, notamment politiques, à exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation au lieu de limiter la polémique à quatre mots d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots. « Il est injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation qui appelle à l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques y compris en matière successorale », estime El Yazami. Pour lui ce travail propose également une analyse préliminaire du processus de mise en œuvre des nouvelles garanties constitutionnelles en matière d'égalité, de parité et de lutte contre les discriminations.

Après avoir rappelé que le rapport couvre un large éventail de thématiques qui portent sur les droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels des femmes, où l'héritage est un point parmi d'autres, le président du CNDH a souligné que la recommandation ayant suscité la polémique appelle également « à accorder aux femmes les mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants (…), à appliquer avec rigueur les dispositions du Code de la famille relatives à la pension alimentaire, à élargir les bénéfices du fonds de la solidarité familiale aux enfants nés hors mariage et adopter un plan de mesures destinées à sensibiliser, former et responsabiliser l'ensemble des intervenants du secteur de la justice ».

Plusieurs parties intéressées par le sujet de l'égalité en matière successorale ont tenté de se faire entendre, telles les associations, notamment féministes ou encore le Conseil supérieur des oulémas (CSO). D'ailleurs, ce dernier, a déclaré préparer sa réplique aux recommandations du CNDH relatives à l'amendement du Code de la famille afin de permettre aux femmes de bénéficier des mêmes droits successoraux que les hommes. Une source proche du CSO, citée par la presse, a affirmé que les oulémas seraient en train de préparer leur réponse afin qu'elle soit claire et directe « mais sans tomber dans les dérives de certaines réactions ».

Le CSO s'était déjà exprimé sur le sujet en 2008 en affirmant que les « constantes religieuses et les préceptes de la Charia énoncés par le Saint Coran ne peuvent faire l'objet d'Ijtihad comme c'est le cas notamment pour les préceptes régissant l'héritage ». Quelle que soit la position des uns et des autres, le président du CNDH a jugé saine la dynamique engendrée par cette question.

http://www.maroc-hebdo.press.ma/egaliteparite-de-la-succession-une-polemique-saine-selon-le-president-du-cndh/

Selon les recommandations du CNDH

Les modalités de nomination des membres de l'APALD présentent un déséquilibre

15380 - 1,2

L'Autorité de la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD) ne verra le jour que cette année. Le projet de loi la régissant est toujours entre les mains des parlementaires. Avant de passer au vote, le Parlement a demandé l'avis du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la question. Ce dernier a formulé quarante-cinq recommandations.

Page 4

Égalité successorale

Driss El Yazami : «Les réactions suscitées par la recommandation du CNDH témoignent de la vitalité de notre société»

L'ensemble des acteurs, notamment politiques, ont le droit légitime d'exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), c'est même de leur responsabilité, a affirmé le président du Conseil, Driss El Yazami, en réaction à la polémique suscitée par la recommandation sur l'égalité en matière successorale contenue dans le Rapport égalité-parité du CNDH.

15830 - 2

Dans un entretien à la MAP, M. El Yazami a assuré respecter ce droit, se disant toutefois étonné par la «sélectivité entre les recommandations». La polémique a porté sur quatre mois d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots, a-t-il dit, estimant «injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation qui appelle à l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques, y compris en matière successorale». Et d'expliquer que ledit rapport, le septième que le CNDH consacre à la question de l'égalité depuis sa création, «est un exercice d'analyse de l'état de l'égalité et de la parité sur dix ans (2004-2014), rédigé à partir de rapports officiels ou de travaux scientifiques tant nationaux qu'internationaux».

Pour M. El Yazami, ce travail, qui s'est fixé comme ambition d'étudier à la fois les avancées et les limites, les opportunités et les contraintes en matière d'égalité des sexes, «propose également une analyse préliminaire du processus de mise en œuvre des nouvelles garanties constitutionnelles en matière d'égalité, de parité et de lutte contre les discriminations». Après avoir rappelé que le rapport couvre un large éventail de thématiques qui portent sur les droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels des femmes, où l'héritage est un point parmi d'autres, le président du CNDH a souligné que la recommandation ayant suscité la polémique appelle également «à accorder aux femmes les mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants (...), à appliquer avec rigueur les dispositions du Code de la famille relatives à la pension alimentaire, à élargir les bénéfices du fonds de la solidarité familiale aux enfants nés hors mariage et adopter un plan de mesures destinées à sensibiliser, former et responsabiliser l'ensemble des intervenants du secteur de la justice». Plusieurs parties intéressées par le sujet de l'égalité en matière successorale ont également tenté de se faire entendre, telles les associations, notamment féministes, qui ont à diverses occasions, exprimé leur souhait de contribuer à l'émergence d'une lutte pour la réforme juste et consciente des discriminations à l'égard des démunis, des exclus et des femmes stigmatisées par la domination masculine. Un autre organisme directement concerné par la question de l'égalité en matière successorale, à savoir le Conseil supérieur des oulémas (CSO), a déclaré préparer sa réplique aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme relatives à l'amendement du Code de la famille afin de permettre aux femmes de bénéficier des mêmes droits successoraux que les hommes.

Driss El Yazami.

Une source proche du CSO, citée par la presse, a affirmé que les oulémas seraient en train de préparer leur réponse afin qu'elle soit claire et directe, «mais sans tomber dans les dérives de certaines réactions». Le CSO s'était déjà exprimé sur le sujet en 2008 en affirmant que les «constantes religieuses et les préceptes de la Charia énoncés par le Saint Coran ne peuvent faire l'objet d'Ijtihad comme c'est le cas notamment pour les préceptes régissant l'héritage». Quelle que soit la position des uns et des autres, le président du CNDH a jugé saine la dynamique engendrée par cette question. Pour lui, «les réactions sociétales suscitées par cette recommandation, indépendamment des positionnements divergents des acteurs, témoignent non seulement de la vitalité de notre société, mais nous renseignent sur la priorité de lancer le débat public sur la question dans un cadre serein qui permet l'échange rationnel des arguments en faveur du renforcement des garanties des droits économiques des femmes». ■

L.M.

> Le Conseil supérieur des oulémas a déclaré préparer sa réplique aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme.

Egalité en héritage: Le président du CNDH répond à la polémique

4 janvier 2016

Le rapport du **Conseil national des droits de l'Homme** sur l'état de la légalité et de la parité au Maroc avait fait des remous au sein des organisations conservatrices. Driss El Yazami regrette une polémique pour « quatre mots ».

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), trouve « injuste » de réduire le rapport sur l'état de la légalité et la parité, publié le 20 octobre 2015, à sa demande de légiférer l'égalité homme-femme dans la succession.

« La polémique a porté sur quatre mots d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots », a-t-il déclaré à la MAP, ce 4 janvier. Le président du Conseil s'est par ailleurs déclaré ouvert au débat : « L'ensemble des acteurs, notamment politiques, ont le droit légitime d'exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation du CNDH, c'est même leur responsabilité ».

Le 22 octobre 2015, le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, avait publié un communiqué dans lequel il a qualifié de « violation flagrante » de la constitution la décision du CNDH d'appeler à une égalité homme-femme dans l'héritage, se référant à l'article 19 qui « encadre l'égalité homme femme par les constantes religieuses et nationales » du Maroc.

http://telquel.ma/2016/01/04/egalite-heritage-president-du-cndh-repond-polemique_1476365

Rapport égalité-parité du CNDH : Les acteurs, notamment politiques, ont le droit, voire la responsabilité, d'exprimer leur opposition à une recommandation du Conseil (El Yazami)

Propos recueillis par Oum El Ghita BOUSSIF.

Rabat, 04 janv. 2016 (MAP) - L'ensemble des acteurs, notamment politiques, ont le droit légitime d'exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), c'est même de leur responsabilité, a affirmé le président du Conseil, Driss El Yazami, en réaction à la polémique suscitée par la recommandation sur l'égalité en matière successorale contenue dans le Rapport Egalité-Parité du CNDH.

Dans un entretien à la MAP, M. El Yazami a assuré respecter ce droit, se disant toutefois étonné par la "sélectivité entre les recommandations".

La polémique a porté sur quatre mots d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots, a-t-il dit, estimant "injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation qui appelle à l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques y compris en matière successorale".

Et d'expliquer que ledit rapport, le septième que le CNDH consacre à la question de l'égalité depuis sa création, "est un exercice d'analyse de l'état de l'égalité et de la parité sur dix ans (2004-2014), rédigé à partir de rapports officiels ou de travaux scientifiques tant nationaux qu'internationaux".

Pour M. El Yazami, ce travail, qui s'est fixé comme ambition d'étudier à la fois les avancées et les limites, les opportunités et les contraintes en matière d'égalité des sexes, "propose également une analyse préliminaire du processus de mise en œuvre des nouvelles garanties constitutionnelles en matière d'égalité, de parité et de lutte contre les discriminations".

Après avoir rappelé que le rapport couvre un large éventail de thématiques qui portent sur les droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels des femmes, où l'héritage est un point parmi d'autres, le président du CNDH a souligné que la recommandation ayant suscité la polémique appelle également "à accorder aux femmes les mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants (...), à appliquer avec rigueur les dispositions du Code de la famille relatives à la pension alimentaire, à élargir les bénéfices du fonds de la solidarité familiale aux enfants nés hors mariage et adopter un plan de mesures destinées à sensibiliser, former et responsabiliser l'ensemble des intervenants du secteur de la justice".

Plusieurs parties intéressées par le sujet de l'égalité en matière successorale ont également tenté de se faire entendre, telles les associations, notamment féministes, qui ont à diverses occasions, exprimé leur souhait de contribuer à l'émergence d'une lutte pour la réforme juste et consciente des discriminations à l'égard des démunis, des exclus et des femmes stigmatisées par la domination masculine.

Un autre organisme directement concerné par la question de l'égalité en matière successorale, à savoir le Conseil supérieur des oulémas (CSO), a déclaré préparer sa réplique aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme relatives à l'amendement du Code de la famille afin de permettre aux femmes de bénéficier des mêmes droits successoraux que les hommes.

Une source proche du CSO, citée par la presse, a affirmé que les oulémas seraient en train de préparer leur réponse afin qu'elle soit claire et directe "mais sans tomber dans les dérives de certaines réactions".

Le CSO s'était déjà exprimé sur le sujet en 2008 en affirmant que les "constantes religieuses et les préceptes de la Charia énoncés par le Saint Coran ne peuvent faire l'objet d'Ijtihad comme c'est le cas notamment pour les préceptes régissant l'héritage".

Quelle que soit la position des uns et des autres, le président du CNDH a jugé saine la dynamique engendrée par cette question.

Pour lui, "les réactions sociétales suscitées par cette recommandation, indépendamment des positionnements divergents des acteurs, témoignent non seulement de la vitalité de notre société mais nous renseignent sur la priorité de lancer le débat public sur la question dans un cadre serein qui permet l'échange rationnel des arguments en faveur du renforcement des garanties des droits économiques des femmes".(MAP). BR---PS. MR.

CNDH /Rapport égalité-parité : El Yazami déplore la sélectivité des critiques entre les recommandations

jan, 04

Si le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** accueille favorablement l'idée que les acteurs politiques, expriment leur opposition à telle ou telle recommandation du Conseil, il n'est pas moins étonné par la « sélectivité entre les recommandations ».

Revenant sur la polémique soulevé par une recommandation du rapport sur a porté sur « l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques y compris en matière successorale », M. El Yazami a du mal à comprendre comment s'est-on focalisé sur quatre mots d'un rapport qui en compte près de 40.832 et dont le résumé exécutif compte 6.149 mots. Pour le président du CNDH, il estime, dans un entretien à la MAP, « injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation ».

Surtout que ledit rapport, le septième du genre consacré à la question de l'égalité depuis la création Conseil, « est un exercice d'analyse de l'état de l'égalité et de la parité sur dix ans (2004-2014), rédigé à partir de rapports officiels ou de travaux scientifiques tant nationaux qu'internationaux », soutient-il.

Et d'ajouter ce travail s'est fixé comme ambition d'étudier à la fois les avancées et les limites, les opportunités et les contraintes en matière d'égalité des sexes et « propose également une analyse préliminaire du processus de mise en œuvre des nouvelles garanties constitutionnelles en matière d'égalité, de parité et de lutte contre les discriminations ».

Plusieurs parties intéressées par le sujet de l'égalité en matière successorale ont également tenté de se faire entendre, telles les associations, notamment féministes, qui ont à diverses occasions, exprimé leur souhait de contribuer à l'émergence d'une lutte pour la réforme juste et consciente des discriminations à l'égard des démunis, des exclus et des femmes stigmatisées par la domination masculine.

Un autre organisme directement concerné par la question de l'égalité en matière successorale, à savoir le Conseil supérieur des oulémas (CSO), a déclaré préparer sa réplique aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme relatives à l'amendement du Code de la famille afin de permettre aux femmes de bénéficier des mêmes droits successoraux que les hommes.

http://www.quid.ma/politique/cndh-rapport-egalite-parite-el-yazami-deplore-la-selectivite-des-critiques-entre-les-recommandations/

Le CNDH s'engage à écrire l'histoire du Maroc contemporain

Le Conseil national des droits de l'homme et l'Université Mohammed V de Rabat viennent de publier un nouvel ouvrage sur l'histoire du Maroc indépendant. 138 personnalités du monde syndical, politique et associatif sont représentées. L'objectif: écrire l'histoire marocaine.

La publication fait suite aux recommandations de l'Instance équité et réconciliation concernant l'axe "archives, histoire et mémoire".
Elle renseigne sur les biographies des personnalités qui ont fait l'histoire du Maroc contemporain.
Contacté par Médias 24, le président du CNDH, Driss El Yazami, explique que ce projet n'est que le premier pas vers une écriture et un archivage de l'histoire marocaine moderne.
"Les historiens s'intéressent souvent au passé lointain, plutôt qu'à l'histoire moderne du Maroc... Dans un pays où la moitié de la population a moins de 25 ans, il est important de disposer d'une histoire écrite à transmettre aux générations futures", a déclaré le président du Conseil.
A ce propos, notre source indique que cet ouvrage servira à nourrir le sentiment d'appartenance nationale, en adéquation avec les orientations du rapport du Conseil supérieur de l'éducation et dans le cadre de l'élaboration de nouveaux manuels scolaires.
Autrement dit, les manuels scolaires aborderont davantage les parcours des Marocains contemporains.
Ce travail coordonné par les deux chercheurs Mohammed Kenbib et Jillali El Adnani, avec la participation d'une équipe de 21 collaborateurs et chercheurs, dresse les portraits et les biographies de 138 personnalités marocaines qui ont joué un rôle dans l'histoire du Maroc post-indépendance.
Parmi les personnes qui figurent dans cet ouvrage, on retrouve: Mhamed Bahnini, Omar Azziman, Sion Assidon, Hamid Barrada, Driss Basri, Bensaid Ait Idder, Miloud Chaabi, Assia El Ouadie, Abraham Serfaty, Ahmed Snoussi ou encore Khadija Ryadi.
"Le recueil que nous venons de publier sera l'élément déclencheur d'une importante et riche collaboration entre les chercheurs d'ici et d'ailleurs. Tous

les universitaires sont d'ailleurs invités à enrichir ou à actualiser le travail réalisé jusqu'à maintenant", nous a déclaré Driss El Yazami, qui poursuit: "Ce travail servira à alimenter le musée national de l'histoire, qui ouvrira ses portes à Casablanca. Ce projet sera finalisé dans un mois ou deux."

Contacté par Médias 24, le président de la fondation nationale des musées, Mehdi Qotbi, a confirmé qu'il y a eu des discussions avec le Conseil national des droits de l'homme autour d'un projet de musée sur la mémoire, mais n'a pas pu nous donner de précisions sur l'avancement de ce chantier.

http://www.medias24.ma/CULTURE-LOISIRS/160752-Le-CNDH-s-engage-a-ecrire-l-histoire-du-Maroc-contemporain.html

Publié le 04 janvier 2016

Driss el Yazami revient sur le rapport sur la parité et sur la question de l'héritage

En octobre 2015, le **Conseil national des droits de l'Homme** publiait un rapport sur la parité entre les sexes au Maroc. Sur la centaine de recommandations émises, l'une avait lancé un débat passionné, à défaut d'être passionnant. Le CNDH avait émis l'idée que l'héritage (tel que conçu en droit musulman) accentuait la situation d'inégalité entre les femmes et les hommes. Cela lui avait valu les critiques acerbes du camp conservateur, Abdelilah Benkirane en tête.

Aujourd'hui, le président du Conseil Driss el Yazami sort de sa réserve et apporte ses conceptions sur ce qui s'est passé. « La polémique a porté sur quatre mots d'un rapport qui en compte plus de 40.000. (Il est) injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation qui appelle à l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques y compris en matière successorale », affirme-t-il dans un entretien accordé à la MAP.

Le président du CNDH explique également que le Conseil aspirait en outre « à accorder aux femmes les mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants (...), à appliquer avec rigueur les dispositions du Code de la famille relatives à la pension alimentaire, à élargir les bénéfices du fonds de la solidarité familiale aux enfants nés hors mariage et adopter un plan de mesures destinées à sensibiliser, former et responsabiliser l'ensemble des intervenants du secteur de la justice ». Dans son rapport, le Conseil épinglait aussi cette réalité qui fait que les corps chargés de l'application de la loi, forces de sécurité et magistrats essentiellement, étaient des hommes et qu'il était donc difficile de sortir de la logique masculine dans le traitement et la juste application des droits des femmes.

Tout cela avait valu à el Yazami des attaques en règle de la part de plusieurs conservateurs. A tout seigneur tout honneur, Benkirane avait le premier déclaré que cette recommandation était source de « fitna », L'argument imparable pour les islamistes... Le député et dirigeant du PJD Mohamed Yatim avait été plus loin, donnant dans le langage de rue : « L'herboriste ne peut pas causer chirurgie, qui nécessite une grande technicité », certainement comme le poker... Quant au Conseil supérieur des oulémas, il avait pris position en revenant sur le principe qu'il ne peut y avoir d'exégèse ou d'interprétation en présence d'un texte explicite.

Mais le Conseil, lui, ne faisait que remplir son rôle d'organe consultatif, dont les recommandations doivent faire l'objet de débats sereins... C'est ce qu'a affirmé aussi el Yazami à la MAP en suggérant que « l'ensemble des acteurs, notamment politiques, ont le droit légitime d'exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation du CNDH, c'est même de leur responsabilité », mais sans passion déchaînée, aurait-il pu

ajouter, en brandissant des textes et des versets coupant court à toute réflexion ou discussion, menaces à l'appui.

Driss el Yazami rappelle enfin que « quelle que soit la position des uns et des autres, le débat engendré par cette question est "sain". Les réactions sociétales suscitées nous renseignent sur la priorité de lancer le débat public sur la question dans un cadre serein qui permet l'échange rationnel des arguments en faveur du renforcement des garanties des droits économiques des femmes ».

Puisse-t-il être entendu et que les uns et les autres s'attellent à argumenter plutôt qu'à invectiver.

http://www.panorapost.com/article.php?id=11942

Droits de succession au Maroc: Le président du CNDH Driss El Yazami ouvert au débat

Publication: 04/01/2016

EGALITE - En matière de changement de droit successoral, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** reste ouvert à la critique. Publié fin octobre, le rapport du CNDH sur l'état de la parité et de l'égalité au Maroc avait fait polémique. En cause: un passage sur l'égalité dans l'héritage, visant à garantir aux femmes les mêmes droits de succession que les hommes.

"L'ensemble des acteurs, notamment politiques, ont le droit légitime d'exprimer leur opposition à telle ou telle recommandation du CNDH, c'est même de leur responsabilité", a affirmé le président du Conseil, Driss El Yazami, dans un entretien à la MAP. M. El Yazami a assuré respecter ce droit, se disant toutefois étonné par la "sélectivité entre les recommandations".

"La polémique a porté sur quatre mots d'un rapport qui en compte plus de 40.000" a-t-il dit, estimant "injuste de réduire un rapport qui propose 97 recommandations portant sur différents domaines à une seule recommandation qui appelle à l'ouverture d'un débat public, serein, pluriel, constructif et pluridisciplinaire sur l'égalité des hommes et des femmes dans les droits économiques y compris en matière successorale".

Le président du CNDH a souligné que la recommandation ayant suscité la polémique appelle également "à accorder aux femmes les mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants (...), à appliquer avec rigueur les dispositions du Code de la famille relatives à la pension alimentaire, à élargir les bénéfices du fonds de la solidarité familiale aux enfants nés hors mariage et adopter un plan de mesures destinées à sensibiliser, former et responsabiliser l'ensemble des intervenants du secteur de la justice".

Débat "sain"

Au lendemain de la publication du rapport, plusieurs hommes politiques -essentiellement issus du Parti islamiste justice et développement (PJD) - étaient montés au créneau pour fustiger la position progressiste du CNDH. Parmi eux, le Chef du gouvernement et secrétaire général du PJD, Abdelilah Benkirane, qui n'a pas hésiter à brandir la carte de l'atteinte à l'Islam.

"Driss El Yazami, doit justifier son opinion avec des preuves acceptées par la communauté musulmane", car "partant d'un autre référentiel (les droits de l'Homme, ndlr), proposer l'égalité de l'héritage n'est pas possible (…) Est-ce que ces gens cherchent la fitna?", avait martelé Benkirane, estimant que le président du

CNDH "met de l'huile sur le feu" et "devrait retirer ses propos et s'excuser".

D'autres personnalités politiques se sont en revanche montrées favorables à une révision des lois pour garantir l'égalité femmes-hommes en matière d'héritage. C'est notamment le cas de Nabila Mounib, chef de file du Parti socialiste unifié (PSU), Khadija Rouissi, députée du Parti authenticité et modernité (PAM), Rachid Belmokhtar, ministre de l'Education nationale et de la formation professionnelle ou encore Omar Balafrej, Membre du conseil communal de Rabat sous les couleurs de la Fédération de la Gauche Démocratique .

De son côté, le Conseil supérieur des oulémas (CSO), qui s'était déjà exprimé en 2008 sur le sujet en affirmant que les "constantes religieuses et les préceptes de la Charia énoncés par le Saint Coran ne peuvent faire l'objet d'Ijtihad comme c'est le cas notamment pour les préceptes régissant l'héritage", serait en train de préparer une réponse à la recommandation du CNDH, selon Yabiladi.

Pour le président du CNDH, "quelle que soit la position des uns et des autres", le débat engendré par cette question est "saine". "Les réactions sociétales suscitées (...) nous renseignent sur la priorité de lancer le débat public sur la question dans un cadre serein qui permet l'échange rationnel des arguments en faveur du renforcement des garanties des droits économiques des femmes", a-t-il conclu.

Interrogée par le HuffPost Maroc, Michèle Zirari, juriste et secrétaire générale adjointe de Transparency Maroc, estime pour sa part que le CNDH "a eu beaucoup de courage" en faisant cette proposition, mais qu'elle sera "très difficile" à mettre en œuvre. "Car si certains estiment que ce qui est écrit dans le Coran prévalait à une époque mais n'est plus adapté à la nôtre, d'autres estiment que ces préceptes ne peuvent être remis en question", indique la juriste. "Dans le domaine de la famille, c'est le droit musulman qui prévaut, malgré de nombreuses ouvertures introduites en 2004 dans le nouveau Code de la famille".

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/01/04/heritage-egalite-maroc-_n_8910712.html